النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵣⵍⵎⵓⴷ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

إلى الأمام في أفق الاشتراكية

• العدد: 496

من 16 إلى 22 فبراير 2023

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

من "التدبير المفوض" الفاشل إلى تسليم قطاعات الماء والكهرباء... للمفترسين

ضيفة العدد: مرية العمراني

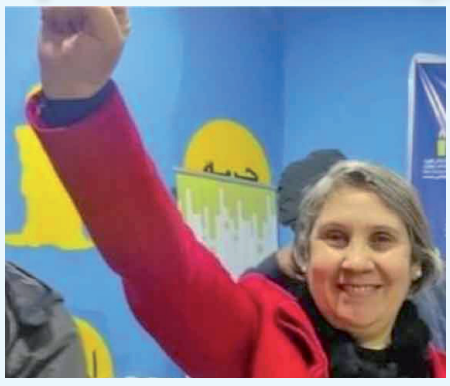

علينا نبذ قيم البرجوازية الصغيرة والتحلي بالصدق والإخلاص في الدفاع عن قضايا العاملات والعمال

كلمة العدد

الذكرى 12 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة

في ظل ارتفاعات مهولة للأسعار وأوضاع عامة متردية تتطلب نهوضا شعبيا وحدويا

يحيي الشعب المغربي هذه الأيام الذكرى 12 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة، في ظل تزايد معاناة المواطنات والمواطنين مع استفحال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وارتفاعات مهولة ومتتالية للأسعار.

لم تكن حركة 20 فبراير منعزلة عن محيطها أو سحابة صيف عابرة بل كانت جزءا من السيرورات الثورية التي انطلقت في المنطقة للقضاء على الاستبداد الذي ترزح تحت نيره الشعوب.

وخرجت الحركة إلى الشارع صادحة بأن الشعب يريد الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويريد إسقاط الاستبداد والفساد وبناء نظام ديمقراطي.

وقد قدمت هذه السيرورات الثورية تضحيات أبهرت العالم، وأبدعت اشكالا نضالية ساعدتها على إسقاط بعض الأنظمة المستبدة في المنطقة. واستطاعت أنظمة رجعية أخرى، مدعومة من دول امبريالية، الالتفاف على موجة من الموجات الثورية، بتحويلها عن مسارها الطبيعي أو بإغراقها في الدماء أو بمناورات سياسية أو تحريك العسكر لمواجهتها.

إن التشكيك في طبيعة هذه السيرورات الثورية أو في قدرتها على تحقيق أهدافها لا يفيد إلا الأنظمة القائمة ويبرر استمرارها في قهر شعوبها. فكونها لم تحقق كل أهدافها ولم تتمكن من بناء الديمقراطية لا يقلل من نجاحها في تكسير حاجز الخوف والانتظارية لدى الشعوب، وفرض مكتسبات شعبية لم تحققها برلمانات هذه الدول، وفتح الأفق على التغيير الديمقراطي مستقبلا، وجعل الأنظمة تعيش في ظل خوف دائم من شعوبها. إن من أهم أسباب عدم إنجازها لأهدافها كاملة: استحالة تحقيق البرجوازية لمهمتي التحرر الوطني وبناء الديمقراطية نظرا لتبعيتها لرأسمالية المركز، وعدم قدرة الطبقة العاملة على قيادة هذه السيرورات لأنها لا تتوفر على حزبها المستقل.

إن مرور 12 سنة على انطلاق الموجة الأولى من هذه السيرورات الثورية دون وصولها إلى هدفها النهائي لا يعني نهايتها أو فشلها، لأنها مدة قصيرة جدا في حياة المجتمعات؛ فلا ننسى أن عملية الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي استمرت عدة قرون؛ ينضاف إلى ذلك كون هذه الفترة عرفت الحرب ضد داعش وانتشار جائحة كوفيد19- والحرب في أوكرانيا وتوالي سنوات الجفاف؛ وقد وظفتها الأنظمة لخنق الحريات العامة والإجهاز على حقوق الإنسان. وما دامت أسباب وأهداف هذه السيرورات قائمة فإن موجاتها المتتالية ستستمر إلى أن تصل إلى مبتغاها مهما طالت فترات الجزر أو التراكم الكمي؛ وستنتقل حتما إلى لحظات للقطع مع ما هو كائن.

وتبقى التجربة السودانية المثال المتقدم لهذه السيرورات الثورية، إذ لم يكتف الشعب بقيادة الحزب الشيوعي السوداني بإسقاط النظام بل لا زال يناضل من أجل إزاحة العسكر عن الحكم والسير قدما نحو استكمال أهداف الثورة.

وتأتي ذكرى انطلاق حركة 20 فبراير في المغرب في ظل ارتفاع مهول لأسعار المواد الأساسية، وتكثيف هجوم النظام المخزني من أجل تفكيك القطاعات الاجتماعية العمومية والإجهاز على الوظيفة العمومية، واتساع الاعتقالات السياسية؛ الشيء الذي زاد من معاناة الفئات الشعبية وألقى بغالبيتها إلى حافة الفقر. وستنظم بالمناسبة عدة مبادرات نضالية شعبية وعمالية؛ من بينها دعوة الجبهة الاجتماعية المغربية إلى تنظيم مسيرات أو وقفات احتجاجية محلية، وذلك يوم الاثنين 20 فبراير 2023 تحت شعار "جميعا ضد الغلاء ومن أجل انتزاع المطالب والحريات".

إن نجاح النظام المخزني في الالتفاف على حركة 20 فبراير وتدجين غالبية الأحزاب واستغلال تداعيات كوفيد19- لتبرير التراجعات في مختلف المجالات، كلها عوامل شجعته على تسريع وتيرة هجومه على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي وعلى الاستجابة لجشع ومطالب البرجوازية عن طريق سياسة الريع والفساد والاستبداد.

ولم تترك هذه السياسة أمام الشعب المغربي من خيار سوى الاحتجاج بمختلف أشكاله. فتعنت الدولة المخزنية، وثقتها في قدراتها القمعية، وصمها للآذان تجاه المطالب الشعبية المشروعة ستزيد من تأجيج هذه النضالات النقابية والعمالية والشعبية.

تخليد ذكرى انطلاق حركة 20 فبراير إذن هو مناسبة لاستحضار روحها، ورفع راية التضحية والنضال الوحدوي من أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب المغربي.

وواهم من يظن أنه قد هزم الشعب.

واهم من يظن أن سياسة فرق تسد ستحميه إلى الأبد.

واهم من يظن أن القمع سيسكت الشعب.

واهم من يظن أن الشعب سينتظر إلى أن يموت جوعا.

الجبهة الاجتماعية المغربية تخلد ذكرى 20 فبراير 2

قرار البرلمان الأوروبي وردود أفعال "النخب" السياسية بالمغرب 6

الجماهير الشعبية في البيرو تنتفض ضد انقلا اليمين والامبريالية 11

تونس: سيرورة ويقظة ثورية مستمرة ضد الاطماع الاستعمارية 16

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

القوى التقدمية العربية والمغاربية تتضامن مع الشعبين السوري و التركي

تعرضت الاراضي السورية و التركية وخاصة منها المناطق الكردية إلى زلزال عنيف تجاوز ضحاياه الى حد الان الآلاف من الضحايا والجرحى والمشردين في ظروف مناخية قاسية جدا، ولئن تحركت الشعوب وبعض الهيئات الانسانية للتضامن مع الشعبين المنكوبين، فان الامبريالية والمؤسسات الرسمية الدولية و أغلب الانظمة العربية تعاملت مرة أخرى بمكيالين اذ ارسلت المساعدات الى النظام التركي فيما كرست الحصار الجائر ضد سوريا والذي يعانيه شعبها منذ أكثر من عشر سنوات هي عمر الحرب الاهلية والعدوان الامبريالي والاقليمي العربي منه والصهيوني.

ان الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه اذ تؤكد تضامنها وتعاطفها اللامشروط مع الشعبين الشقيقين في سوريا و تركيا، فانها:

-تدين بشدة سياسة الكيل بمكيالين التي تمارسها الامبريالية والمؤسسات الرسمية الدولية بما في ذلك في التعاطي مع الكوارث والجوائح بما يؤكد طبيعتها العدوانية الوحشية المناقضة لكل القيم والمبادئ الانسانية.

- تدعو الجماهير والقوى الوطنية لتنظيم كل أشكال الضغط على الانظمة العربية من أجل الرفع الفوري للحصار الجائر على سوريا وإعادة العلاقات الدبلوماسية معها واسقاط قانون قيصر الإمبريالي .

-تنخرط في كل أشكال المساندة والدعم المادي والمعنوي للشعبين الشقيقين، وتدعو كل الأحرار في العالم الى تنظيم كل الإسناد الممكن تكريسا لوحدة الانسانية وتضامنها.

في 8 فيفري/شباط 2023

الأحزاب والمنظمات الموقعة:

حزب العمال-تونس،
حزب النهج الديمقراطي العمالي- المغرب،
حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)،
حركة نستطيع-موريتاني،
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،
الحزب الشيوعي اللبناني ،
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني،
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،
المنبر التقدمي البحريني،
تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية CODESA،
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي - مصر،
الحركة التقدمية الكويتية،
حزب الشعب الفلسطيني،
الحزب الشيوعي السوداني،
الحزب الشيوعي الأردني،
حزب القطب-تونس،
حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد-تونس،
الجبهة الطلابية والشبابية العربية والمغاربية لمناهضة التطبيع ودعم القضية الفلسطينية.

الجبهة الاجتماعية المغربية تخلد ذكرى 20 فبراير

تحت شعار: "جميعا ضد الغلاء ومن أجل انتزاع المطالب والحريات"

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية، يوم الخميس 9 فبراير 2023، حيث تدارست مستجدات الأوضاع العامة في بلادنا والمتسمة ب:

- غلاء فاحش فاق كل التوقعات وطال كل المواد وخاصة المواد الغذائية الأساسية ناهيك عن المحروقات في الوقت الذي راكم فيه وكدس الرأسمال الريعي والاحتكاري المفترس أرباحا وثروات خيالية؛

- إمعان الدوائر الرسمية في إدارة الظهر للمطالب الاجتماعية الأساسية والمستعجلة وخاصة، التراجع عن الزيادات المهولة في أسعار المواد المعنية وتحسين الدخل عبر الزيادة الإجمالية في الأجور وخفض الضريبة وإحداث درجة جديدة بالنسبة للموظفين،

- استمرار بل توسع ظاهرة الاعتقال السياسي، التي أخذت بعدا دوليا، وخنق الحريات وتعميم أساليب القمع بمختلف أشكاله.

- وجود نضالات واسعة ومقاومة شعبية وعمالية هامة ومتنوعة.

أمام هذه الأوضاع فإن الجبهة الاجتماعية المغربية:

1. تدعو، وفاء منها لحركة 20 فبراير المجيدة، إلى تخليد الذكرى 12 لانطلاق هذه الحركة وذلك بتنظيم مسيرات أو وقفات احتجاجية محلية حسب الامكانيات الملموسة وذلك يوم الاثنين 20 فبراير 2023 تحت شعار "**جميعا ضد الغلاء ومن أجل انتزاع المطالب والحريات**".

2. تؤكد بقوة على التعبئة من أجل إنجاح هذه المحطة واشاعة روح الكفاح والوحدة والتضامن بين سائر مكونات الجبهة خدمة لقضايا شعبنا في أفق خوض معركة نضالية وطنية كبرى ردا على هذا الهجوم المعادي.

3. تعبر عن دعمها لجميع الإحتجاجات والمبادرات النضالية النقابية والعمالية والشعبية وتحمل الدولة مسؤولية هذه الأوضاع وتدعو الى مواصلة النضال من أجل فرض التراجع عن الزيادات في الأسعار وتأميم شركة لاسامير واقرار السيادة الغذائية.

السكرتارية الوطنية
9 فبراير 2023.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تتضامن مع الشغيلة التعليمية

يتابع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، بقلق كبير، مستجدات وأوضاع قطاع التعليم، واستمرار النظام المخزني في تمرير المزيد من السياسات التصفوية في القطاع، استجابة لإملاءات الدوائر المالية الامبريالية وخدمة لمصالح الرأسمال.

وتواصل الشغيلة التعليمة احتجاجاتها المتنامية، لمواجهة هذه السياسات، رغم مناورات الحكومة، واتفاق 14 يناير 2023، السيئ السمعة، والذي لا يستجيب للحد الأدنى من مطالب الشغيلة التعليمية، ولا يقدم حلولا مقبولة للملفات المتراكمة منذ سنوات، وأبرزها إلغاء التشغيل بالعقدة وإدماج كل الأساتاذات والأساتذة في الوظيفة العمومية.

وبناء عليه، فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي يعلن للرأي العام ما يلي:

- تضامنه المبدئي واللامشروط مع الإضرابات والاحتجاجات التي تخوضها الشغيلة التعليمية (إضرابات نقابية، نضالات تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، حاملي الشهادات، المقصيين من خارج السلم...) ضد السياسات التخريبية للمخزن في قطاع التعليم، ومن أجل انتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروع، والدفاع عن التعليم والمدرسة العموميين.

- يعتبر أن اتفاق 14 يناير 2023 بين الحكومة والنقابات التعليمية الموقعة عليه، لا يستجيب لمطالب الشغيلة التعليمية، وفي هذا الإطار يدعو إلى تكثيف النضال النقابي الكفاحي والوحدوي.

- يعبر عن إدانته الصارخة للأحكام الجائرة التي طالت الأساتذة والأستاذات المفروض عليهم التعاقد على خلفية نضالاتهم، ويدين القرارات التعسفية والمتابعات الانتقامية والمحاكمات الصورية، التي تستهدف المناضلين والمناضلات في تنسيقيتهم وفي الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي.

- إدانته لكل الإجراءات "التأديبية" (إنذارات وتوقيفات عن العمل...) ولغة التهديد، التي أصبحت تنهجها الوزارة الوصية على القطاع ضد نساء ورجال التعليم الذين خاضوا معركة مسك النقط، ويعتبرها استهدافا للحق في النضال النقابي ومسا خطيرا بالحريات العامة.

- دعوته لكافة القوى المناضلة، الشبيبية، الديمقراطية والتقدمية، إلى رص الصفوف والنضال الوحدوي للتصدي ضد الهجوم على المدرسة العمومية والشغيلة التعليمية.

شبيبة النهج الديمقراطي العمالي - المكتب الوطني

10 فبراير 2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تطوان

جشع برجوازية النظام المخزني يزهق مزيدا من أرواح العاملات في ظروف لا إنسانية

تابعت السكرتارية الجهوية للقطاع النسائي لحزب النهج الدمقراطي العمالي لجهة الشمال بحزن واستياء شديدين، خبر مقتل عاملة وإصابة ما يناهز 46 عاملة بجروح متفاوتة الخطورة صبيحة يوم الاثنين 6 فبراير 2023م وذلك على اثر انقلاب حافلة لنقل العاملات والعمال، المنحدرين من الفنيدق والمضيق والمشتغلين في الوحدات الصناعية بالمنطقة الصناعية بتطوان.

هذه الفاجعة لتوضح بالملموس جشع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف النظام المخزني الذي يهرع لتوفير المزيد من شروط مراكمة الأرباح للباطرونا الرأسمالية المتوحشة عبر تكثيف الاستغلال وتفقير وتعطيل وطرد وتسريح بل والاستخفاف بأرواح العمال والعاملات، تكتوي بنارها الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين.

إننا في السكرتارية الجهوية للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي لجهة الشمال نعلن ما يلي:

- نتقدم بأحر التعازي والمواساة لعائلات الضحية والمصابات.

- نحمل الدولة كامل المسؤولية عن الأوضاع المزرية التي تعيشها العاملات والعمال والتي تتسبب في كوارث، ونطالبها بفتح تحقيق نزيه حول ملابسات وقوعها ومحاسبة المسؤولين.

- ندين سياسة النهب البشع المتمثل في استغلال قوة عمل العاملات وفي هدر كرامتهن والاستخفاف بأرواحهن عبر السماح لسماسرة بنقلهن في وسائل يغيب فيها ضمان السلامة الصحية والطرقية.

عن السكرتارية الجهوية للقطاع النسائي لحزب النهج الدمقراطي العمالي لجهة الشمال

8 فبراير 2023

صفرو / الزاوية

اعتقال المناضل عزالدين باسيدي، الأرض والماء في قلب الصراع الطبقي

تم يوم 8 فبراير 2023، اعتقال المناضل عزالدين باسيدي، بسبب الدفاع عن فلاحي الزاوية (حوالي 25 كلم عن مدينة صفرو)، جماعة عزابة إقليم صفرو وعن حقهم المشروع والقانوني في الاستفادة من مياه السقي، باعتباره معنيا كواحد من السكان المتضررين..

إن اعتقال الرفيق عزالدين باسيدي يؤكد أن الحل الناجع بالنسبة للنظام هو القمع وأن الاحتجاج مرفوض وكذلك المطالبة بالحقوق رغم شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية...

كل التضامن مع فلاحي الزاوية المتضررين ومع الرفيق باسيدي في محنة اعتقاله....

إنها معركة فلاحي الزاوية كافة واعتقال باسيدي هو ضريبة جرأته ونضاليته..

لنتضامن مع الرفيق ولنناضل من أجل إطلاق سراحه الفوري وإيجاد حل عاجل ومقبول لقضية فلاحي المنطقة...

مناشدة الى كافة المناضلين من أجل مؤازرة المناضل باسيدي وعائلته ومتابعة تفاصيل اعتقاله..

" (منقول عن أحد رفاق عز الدين).

وجدة

تأسيس نقابة وطنية لأجراء شركات المناولة (إ. م. ش)

"في جو وحدوي حماسي، تم تأسيس النقابة الوطنية لعمال ومستخدمي شركات المناولة، مكتبه المسير يوم الاحد 5 فبراير 2023، انطلاقا من القانون الاساسي للنقابة الوطنية لعمال ومستخدمي شركة المناولة، واستجابة لانتظارات الشغيلة المناولة في الإقليم وذلك بإشراف من الأعضاء السكرتارية الاتحاد المحلي بوجدة الاخوة الكاتب العام للاتحاد المحلي الاخ جمال حمادى، والاخ اسليمان قلعي.

وبعد تدارس وضعية قطاع المناولة بالمغرب الذي يعرف انتهاكات جسيمة في حقوق هذه الطبقة، وهي يد عاملة مهمة بالمغرب بمختلف المجالات الادارات والمؤسسات والمرافق العامة وخاصة مند ظهور هذا القطاع في بداية التسعينات بشكل واضح وهو في التشاور متزايد، وأصبح له أهمية قصوى. وهذه الفئة من المستخدمين المناولة بشكل عام يعانون من مختلف أشكال التمييز والتهميش والاستغلال والاستعباد.

ذلك أن منهم من يشتغل 12 ساعة ولا يعوض إلا عن سبع ساعات ونصف تقريبا كما هو الحال بالنسبة لمستخدمي الحراسة وغالبية عمال المناولة لا يستفيدون من التغطية الصحية والتصريح بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واجرتهم الشهرية دون الحد الادنى للاجور، كما يتم استغلالهم في بعض الادارات في اعمال أخرى من طرف مسؤولهم.

وبعد الوقوف على اهمية التنظيم في مواجهة التحديات ،وتحقيق المطالب ،إختار الحضور 19 عضوا مسيرا للمكتب وعلى رأسها الكاتب العام الاخ عبدالمقصود حمزاوي."

عن عضو المكتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة: محمد علاي

تطوان

حزب النهج الديمقراطي العمالي يندد بغلاء الأسعار وضرب القدرة الشرائية للمواطنين

اجتمع المجلس المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بتطوان ب تاريخ09/02/2023 وتطرق لمجموعة من المواضيع من بينها الأوضاع الاجتماعية على الصعيد المحلي خاصة:

- الازمة الخانقة التي تمر منها مدينة تطوان والنواحي، لاسيما بعد جائحة كورونا التي فاقمت الوضعية الاجتماعية من غياب شغل قار وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة، وزادت تعمقا الآن بفعل الزيادات غير المسبوقة والخطيرة في أسعار جميع المواد الغذائية الأساسية من زيوت وقطان وخضر ولحوم وأسماك ... في ظل تجميد الأجور والمعاشات وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب، وانسداد الافاق، والاستغلال الذي تعانيه الطبقة العاملة في مراكز الإنتاج ، الأمر الذي أثر سلبا على قدرة المواطنين الشرائية وقدرتهم على العلاج وتمدرس أبنائهم؛

- ووقف المجلس أيضا أمام استمرار إغلاق معبر سبتة المحتلة تجاه ساكنة تطوان ومرتيل والمضيق والفنيدق والذي كان يعتبر منذ عقود منفذا مهما للمنطقة ولعموم المواطنين على الضفة الأخرى من البحر المتوسط والمدينة السليبة؛

- كما سجل أن هذه الأوضاع تتطلب من المسؤولين التدخل الفوري من أجل وضع حد للسياسات التفقيرية للطبقة العاملة وعموم الكادحين وكل من يكتوي بنار هذه الأوضاع من فئات وسطى وصغيرة، وذلك بسن سياسات تنموية حقيقية بالمنطقة، ورفع الأجور والمعاشات، ووضع حد لهذا التسونامي في ارتفاع المواد الغذائية الأساسية للشعب المغربي، والكف عن الحلول الترقيعية والترهيبية التي تقوم بها السلطات المحلية للتجار الصغار لإيهام المواطنين بأنها تراقب وتتدخل من أجل الحد من هذا الغلاء، في حين تكمن الحلول الحقيقية في محاسبة جشع الرأسماليين الذي اغتنوا من الجائحة ومن الحرب الأوكرانية ووجدوا سببا للتمادي في جشعهم دون حسيب أو رقيب.

وأمام كل هذا فآن النهج الديمقراطي العمالي بتطوان يعلن للرأي المحلي:

1 - إدانته السياسة اللا شعبية واللاديمقراطية التي تنهجها الدولة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (التفريط في السيادة الغذائية، حكومة للنخبة المالية لا شرعية شعبية لها ،الفقرالمتزايد بشكل مخيف)، هذه السياسات التي تزيد من تفقير الطبقة العاملة والدفع بالطبقة المتوسطة الى الفقر، والفقير الى ما تحت عتبة الفقر؛

2 - يستنكر بشدة هذه الزيادات في أسعار السلع الأساسية ويطالب بالتراجع الفوري عنها حماية للقدرة الشرائية للمواطنين.

3 - يعتبر مدينة سبتة مدينة مغربية ترزح تحت الاحتلال الإسباني، ويرفض إدخالها ضمن منطقة شينغن، مما يضرب في العمق الوضع الاعتباري لها، ويحذر من تحويلها الى مركز جمركي يستغل من طرف لوبي التجارة ومافيا التهريب عبر تحويله إلى سوق للاغتناء غير القانوني مما يضرب مصالح ساكنة تطوان ونواحيها ويؤبد وضعها كمستعمرة.

4 - يطالب بفتح أوراش تنمية حقيقية أساسها الشغل القاروالإدماج في الوظيفة العمومية ويبعد اليأس والإحباط وانسداد الآفاق عن الشباب

5 - يعبر عن أسفه العميق عن الحادث الذي وقع أثناء انقلاب حافلة لنقل العمال والعاملات الى المنطقة الصناعية ويقدم خالص التعازي لمن وافته المنية ويتمنى الشفاء العاجل للجرحى، مطالبا بفتح تحقيق في الحادث وإنصاف الضحايا.

6 - يحث مناضلاته ومناضليه وجميع المواطنات والمواطنين على الانخراط والمشاركة الفعالة في جميع الأشكال النضالية التي تدعو إليها الجبهة الاجتماعية والنقابات المناضلة وهيئات المجتمع المدني من أجل الاحتجاج على معضلة الغلاء ووضع حد للسياسات التفقيرية ؛

-7 يدعو مناضلي الجبهة الاجتماعية بتطوان، وكافة القوى المناضلة الحية الديمقراطية والتقدمية إلى رص الصفوف والنضال الوحدوي والكفاحي ضد السياسات الرجعية والتصفوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي، ووضع برنامج نضالي ينتصر للساكنة في هذا الظرف العصيب.

عن المجلس المحلي للنهج الديمقراطي
العمالي فرع تطوان
09/02/2023

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تستنكر استضافة "قمة النقب" وتوأمة فاس مع إحدى مدن الكيان

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع يوم الأربعاء 8 فبراير 2023 في ظل أجواء محلية وجهوية تتسم بتمادي الاحتلال الصهيوني في سياسات الاستيطان وتهديم البيوت والإعدامات الميدانية اليومية والاعتداءات المتكررة على الأسرى واقتحامات الأقصى وارتكاب مجازر كبيرة آخرها مجزرة جنين وتفشي طابع الأبارتهايد لنظام الاستعمار الصهيوني. كما تتسم من جهة أخرى باستماتة المقاومة الفلسطينية بمختلف أشكالها المسلحة منها والشعبية خاصة في مناطق من الضفة الغربية وعلى رأسها جنين ونابلس ناهيك عن القدس. وجاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة لتأكيد الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني وإطلاق يده في سياسته التوسعية والعدوانية والمزيد من تكبيل السلطة الفلسطينية بقيود اتفاقية أسلو المشؤومة وزرع الأوهام وبث الفرقة في صفوف الشعب الفلسطيني.

في هذه الأجواء يستعد النظام المغربي لاستضافة ما يسمى بمؤتمر قمة النقب الثانية، وهي قمة من المرجح أنها ستضم بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية، كل من الكيان الصهيوني ومجمل الأنظمة العربية العميلة المطبعة معه. وبعد تداولها في مجمل نقط جدول أعمالها، فإن السكرتارية الوطنية تؤكد على ما يلي:

1 - استنكارها استضافة الدولة المغربية لمؤتمر قمة النقب الثانية، واستعدادها للعمل إلى جانب القوى المناهضة للتطبيع للتشهير بقمة النقب الثانية وإفشالها لما تشكله من مخاطر كبرى على سيادتنا الوطنية والسلم والسلام على صعيد العالم العربي وبلدان المغرب الكبير بما هي توطيد لدعائم محور سياسي وعسكري ضد فلسطين وشعبها وضد بلدان أخرى تسعى إلى التحرر من هيمنة القوى الاستعمارية الغربية.

2 - تنديدها بقوة بما أقدم عليه عمدة فاس وزبانيته من جوقة ممثلي الأحزاب الرجعية من توأمة لهذه المدينة مع إحدى مدن الاحتلال وتنوه بموقف مجموعة من الهيآت السياسية والنقابية والحقوقية بفاس التي بادرت بالدفاع عن كرامة وعزة المدينة وهي ترفض ما أقدم عليه العمدة، وتدعو لاستغلال الفرصة لتأسيس فرع الجبهة كما تدعو جماهير مدينة فاس المكافحة إلى النضال حتى إسقاط هذا العار الذي لحقها.

3 - مساندتها لحملة حركة B.D.S بمقاطعة متاجر "كارفور" لضلوع هذه الشركة في دعم الاحتلال الصهيوني لفلسطين عبر المتاجرة ببيع منتوجات الاحتلال ولعقدها اتفاقيات مع شركات صهيونية لتنظيم شبكة متاجرها داخل المستوطنات بفلسطين المحتلة.

السكرتارية الوطنية
9 فبراير 2022.

ارتفاع أم غلاء الأسعار؟

منير الهدهودي

مسلسل الزيادة العامة في الأسعار هو التعريف العام ل"ظاهرة" التضخم. وهو وصف لواقع مادي يجد عادة في الأرقام والمؤشرات، وفي صعوبة العيش (انهيار القدرة الشرائية) إنعكاسا له. وإذا أخذنا الأرقام والمؤشرات بدءا بمعدل التضخم الدولي الذي وصل لمستويات قصوى إذ أنه بلغ هذه السنة 8،8% حسب تقرير صندوق النقد الدولي. وتجاوزت مناطق عديدة من العالم هذا المعدل حيث بلغ فيها معدل التضخم ما يفوق 40%، ورغم توقعات صندوق النقد الدولي بتراجع معدل التضخم إلى6.5 %، فهذا لا يعلن عن تراجع المعدل العام للأسعار. وسجل مؤشر مخفض الناتج الداخلي الخام معدلات منخفضة في العديد من اقتصادات العالم. ونضيف أيضا مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الذي يقيس تغيرات أسعار السلع الأساسية وفق لائحة من المواد، وكذلك تفرعاته من مؤشر أسعار الجملة ومؤشر الأجور ومؤشر سرعة تداول النقد والكتلة النقدية، عرفت جميعها ارتفاعات قوية بلغت حدودها القصوى وشملت جميع البلدان. وتفصح هذه الأرقام والمؤشرات عن الزيادة العامة والمستمرة في الأسعار، وإعلان عن مرحلة أخرى من التضخم.

التعريف العام للتضخم والأرقام والمؤشرات الدالة عليه، جميعها لا تسعف في تفسير وفهم "الظاهرة"، ولا تمكن من معرفة علتها الأولى. لا تتجاوز كونها وصفا للتغيرات الكمية للأسعار والقدرة الشرائية للنقود. مما يجعلها محاطة بالغموض وغير قادرة على كشف المحرك الرئيس لهذه التغيرات. ولكنها لا تمكننا من معرفة أن التضخم ليس بالشيء الجديد، بل هو سيرورة ما يزيد عن قرن من التراكم عرفتها المجتمعات الرأسمالية منذ بدايات القرن العشرين، وانتشر بعولمة النظام الرأسمالي، يظهر ويختفي وفق مستويات الصراع. حيث عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وفترة سبعينيات القرن الماضي أعلى معدلات التضخم، ومن بين الفترات التي سجلت أهم انخفاضات معدل التضخم، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والعشرية الأولى من القرن الحالي، سجلت فيه معدل التضخم حوالي 2%. مما يوضح أن التضخم متجذر في النظام الرأسمالي، وملازم لكل مراحل تطوره، وغير مرتبط في وجوده بأحداث سياسية أو عسكرية أو كوارث طبيعة. وإنما هذه الأحداث والكوارث يقدمها الخطاب الليبرالي باعتبارها مبررات لوجوده.

يقودنا البحث في جذور التضخم إلى النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير أسبابه، وتوقع آثاره في جميع الحالات الممكنة. وكان السبق في تقديم تفسير للتضخم للفرنسي جون بودان مؤسس النظرية الكمية في النقد، حين رأى أن سبب التضخم يكمن في فائض النقد، وربط العلاقة بين الزيادة في كمية النقد المتداولة وارتفاع الأسعار. وبعده أسس كل من فليشر وفريدمان، وهما من أهم رواد النظرية النقدية تصورهما حول التضخم، وفي تفسيره- أي التضخم- على أنه نتيجة الإصدار المفرط للنقد في علاقته مع حاجيات طلبه. إذ أن ارتفاع كمية النقد المتداولة في الاقتصاد، يؤدي إلى الرفع من الطلب على السلع والخدمات - في حالة عدم القدرة على خلق ثروة إضافية- يزيد من ارتفاع الطلب العام، ويجعله سببا رئيسا في ارتفاع الأسعار. ويعرف ميلتون فريدمان التضخم بقوله: "التضخم دائما وفي كل مكان، ظاهرة نقدية".

وحسب النظرية النقدية كذلك، إن كانت كمية النقد في المجتمع ما (الموافق للعرض الاسمي للنقد) تزيد على كمية النقد المطلوبة (ومن حيث قيمتها الحقيقية هي معادلة الدخل الوطني) سيضطر هذا المجتمع إلى خفض كمية النقد، في حين يبقى الإنفاق الاسمي مستقرا. وهذا الوضع يحفز على ارتفاع الأسعار من أجل موازنة النقد الاسمي مع النقد المطلوب.

فيما نجد أن النظرية الكينزية ارتأت، أن كمية النقود ليست وحدها المسؤولة عن التضخم. ولكن هناك عوامل إقتصادية أخرى في تعبيرها الحقيقي. فالتضخم له جذور في سيرورة المنافسة، التي تهدف إلى الحفاظ على مستويات الدخل الإجمالي الحقيقي أو الإنفاق الإجمالي الحقيقي أو الإنتاج الإجمالي. وحين تصل هذه العوامل إلى مستوى غير قابل للتحقق في شروطها المادية، تضطر أحد هذه العوامل على تحقيق مستوى معين، وفي عدم توازنها ينتج عن هذا الوضع ارتفاع عام للأسعار. وفي أطروحته حول التضخم (1929)، بين كينز أن التضخم يظهر بشكل قوي في حالة العمالة الكاملة، حينما تكون مرونة العرض غير كافية في علاقتها مع الطلب.

يرى الكينزيون الجدد بخلفيتهم الاجتماعية، أن التضخم ليس نتيجة فائض النقد ولا فائض الطلب، ولكنه نتيجة علاقة اجتماعية، أي أنه نتيجة الصراع على تقاسم القيمة المضافة. فالصراع بين الرأسمال والأجور، يسعى من خلاله الرأسمال إلى الحفاظ وتوسيع هامش الربح في إطار قانون الميل التناقصي للأرباح، والأجراء في مطالبهم في الزيادة في الأجور لمواجهة انهيار القدرة الشرائية. ونجد على سبيل المثال، أن نيكولاس كالدور ربط كلفة الأجور، أو ما يسميه التضخم الناتج عن كلفة الأجور، بثلاث أسباب:

- ارتفاع نسبة التضريب
- التضخم المستورد
- تضخم الإنتاجية وفق نموذج بومول.

أدى تعدد واختلاف المقاربات النظرية للتضخم، الناتج عن مسلسل الارتفاع العام للأسعار، إلى التركيز على طرفي العلاقة المؤسسة للأجور والأرباح والأسعار، ونجد فيها أن النقد يلعب فيها دور المؤشر على مستويات الصراع والتوافق في هذه العلاقة. وباعتبار الأسعار والأجور والأرباح علاقات اجتماعية، لذلك يتوجب البحث في تغيراتها التي تكمن في شكل هذه العلاقة، أي في حركتها وتطورها.

الأسعار في تعريفها العام، هي التعبير النقدي عن القيمة، أي التعبير عن قيمة السلعة عند التبادل. في حين أن القيمة تتحدد عند الإنتاج. القيمة والأسعار لا يعملان بصفة مستقلة، بل هما مرحلتين في عملية متكاملة. وتكوين السعر يختلف من ريكاردو الذي يرجعه لمرحلة الإنتاج، فيما يرى والراس أنه يتحدد عند التبادل. وكأنهما عمليتين منفصلتين عن بعضهما وفق ميكانيزمين منفصلين. وما يقوله قانون القيمة، أن قيمة السلعة تتحد عند الإنتاج في تداخل الرأسمال وقوة العمل وإنتاج فائض القيمة. في حين أن التقدم التقني والتكنولوجي، والتقسيم المتزايد للعمل وتطور طرق تنظيم العمل، يجعل من كلفة الإنتاج تميل نحو الانخفاض، وفق معادلة التركيبة العضوية للرأسمال، مما يدفع الرأسمال للتفكير في توسيع هامش الربح خارج الإنتاج، والبحث عنه -أي الربح- في التبادل لتلبية جشع المضاربين، من خلال عمليات تركز وتركيز للتحكم في سلسلة الإنتاج والتوزيع. فهذه العملية تمكن من خلق احتكارات قادرة على ضبط مستويات أرباح متناسبة مع حاجاتها في تحقيق معدلات الأرباح التصاعدية، مما يمكنها من عملية التراكم والتراكم المالي المتسارع.

وبالموازاة مع هذا التوجه المتزايد نحو الإجهاز على الأجور والتحكم فيها بكيفيات تمكن من ضبط مستويات الأرباح، أصبح الفاعلون الماليون يلعبون وظيفة حاسمة في النظام الرأسمالي، حيث أن للمالية فيه، دورا أساسيا في الربط بين الادخار المتراكم في الاقتصاد والاستثمار المحقق. وإضفاء الطابع المالي على الرأسمالية، يتم انطلاقا من "الدور المتزايد" للدوافع المالية والأسواق المالية والمؤسسات المالية في الأنشطة الوطنية والدولية. ويتحقق هذا بالهيمنة الاقتصادية للمؤسسات التي تشتغل بشكل رئيس في المعاملات النقدية، حين تعرض لزبنائها خدمات مالية من قبيل: البنك، صناديق الادخار والقروض، شركات الأموال والتأمين، وشركات الوساطة في قيم البورصة، وشركات الإيجار التمويلي... ويتم إختصارها تحت مسمى FIRE) التمويل- التأمين- العقار). ويبين هذا "الدور المتزايد" في التحولات في الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، ووفق المنطق المالي، أن الشركات غير المالية والتي تختص في إنتاج السلع والخدمات، أصبح لديها ميول نحو التنظيم المالي. في حين أن الأسر المعيشية (الأجراء وغيرهم) أضعف قدرتها الشرائية استراتيجيات تطور القطاع المالي.

وفي هذا السياق الجديد من تمرحل الرأسمالية في عصر الأمولة، وفي الوقت الذي كان الرأسمال يحتاج في عملية تراكمه إلى الاعتماد على الإنتاج المادي، صار الآن يعتمد على العمليات المالية، أي الدينامية التي تسمى " المضاربة". وبهذا أصبح الفاعلون الماليون يتحكمون في مستويات الأرباح في الإنتاج، وكذلك الأرباح خارج الإنتاج. وهذا يكشف عن ظاهرتين مهمتين: الأولى تعمل على تحويل طرق الشركات في كيفية تحقيق الأرباح، وكيفية إنجاز استثماراتها، وهو ما يسمى في اللغة المتداولة (النظام الجديد لتراكم الرأسمال)، والثانية تحيلنا على التحول الذي تعرفه المؤسسات والمعايير التي تحدد العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، مثل العلاقة بين الشركات والأجراء، وبين الشركات والقطاع المالي. وهكذا صرنا نتكلم عن نمط جديد من تنظيم الاقتصاد.

أصبح خلق فرص الشغل، في هذا النمط الجديد من تنظيم الاقتصاد، له غايات اقتصادية وسياسية؛ الغاية الاقتصادية تتجلى في تجاوز الإنتاج السلعي للحصول على فائض القيمة المادية، وكذلك لبناء علاقات اجتماعية بين الأفراد، وبين الأفراد والسلع. الغاية السياسية تتجلى في استعمال التوظيف أداة للضبط الاجتماعي، وذلك بتغليب وظائف أصحاب الياقات البيضاء على وظائف أصحاب الياقات الزرقاء، وهيمنة الفردانية في الإنتاج والاستهلاك. وهذا ما يعبر عنه دافيد غرايبر بقوله "أدركت الطبقة السياسية أن الساكنة السعيدة والمنتجة والتي تتمتع بوقت فراغها، تشكل خطرا قاتلا". ومن هذا المنطلق، أصبح التشغيل يلعب الدور المزدوج، الاقتصادي-السياسي، بتوفير كتلة غير "متجانسة" من الأجراء/المستهلكين، فاقدة الوعي السياسي بواقعها وبدورها التاريخي (الاغتراب المضاعف) في تراجع كبير للحركة النقابية. وفي كل مرة يسعى فيها الرأسمال لتبرير الزيادة في الأسعار يلجأ إلى تخفيض الأجور، ورفع معدلات البطالة وبالتالي تخفيض وتيرة النمو الاقتصادي. وهذا ما صرح به جيروم بوول رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي بقوله: «نحن في حاجة لرفع البطالة، وخفض وتيرة سوق الشغل" مستلهما رأيه من منحنى فيليبس الذي يبين العلاقة العكسية بين معدل الأسعار ومعدل البطالة.

إن اختلاف المقاربات النظرية للتضخم، لا تبعدها (كل واحدة حسب موقعها الطبقي) عن الجذور الاقتصادية والسياسية التي تتجلى في طبيعة العلاقة بين الأجر والربح، أي العلاقة بين قوة العمل والرأسمال، التي تؤسس للبناء المادي للنظام الرأسمالي في صيرورة حركته وتطوره. ويبقى التضخم أحد التجليات الاقتصادية للصراع بين طرفي نقيض هذه العلاقة، إلا أن المقاربات الليبرالية تسعى بكل جهدها لتبرير الهجوم على القدرة الشرائية للأسر المعيشية، معتبرة أن الأسعار والأجور والأرباح خاضعة لحركة ذاتية في تطورها.

ارتفاع /غلاء الأسعار خطابان متعارضان، الأول يكتسي طابع الرسمية ويرتدي عباءة أهل الرأسمال إذ يجد في خطاب النهايات مرجعيته وفي القدرية أسلوبا "إقناعيا". بينما التصور الثاني يرى أن الزيادة في الأسعار فعل سببي يجد تفسيره في وجود علاقات اجتماعية تتحكم في حركتها وتطورها.

وتبعا لهذا، يبدو أن العلاقة بين الخطاب الليبرالي، الذي يتبنى مقولة "ارتفاع الأسعار " وبين المستهلك هي علاقة موسومة بالتضليل، حيث يتم إخفاء طبيعة العلاقة المحددة للأسعار، إذ إنه يحاول إيهام المستهلك أن الأسعار خاضعة لقوة "اليد الخفية". وهكذا يعمل الخطاب الليبرالي على إقناع المستهلك ليصبح عامل - ذات يرغب في موضوع قيمة ما، وبذلك تصير العلاقة قائمة على التسخير حيث يتم ترويض سلوك المستهلك على قبول واقع الأمر.●

قرار البرلمان الأوروبي وردود أفعال "النخب" السياسية بالمغرب

حسن. ج

أصدر البرلمان الأوروبي قرارا بتاريخ 26 يناير 2023 يتهم فيه الدولة المغربية بعدم احترامها لحقوق الإنسان والتضييق على الحريات واعتقال عدد من الصحفيين والمدونين منهم توفيق بوعشرين، سليمان الريسوني وعمر الراضي ومطالبته بالكف عن استغلال النساء في صراعاته مع كل من لا يساند السياسات المخزنية وطالبها بإطلاق سراح هؤلاء ا لصحفيين وكذلك ناصر الزفزافي الذي كان مرشحا لجائزة زاخاروف سنة 2017، هذا القرار استقبلته النخب السياسية ا لمغربية على اختلافها بمواقف مختلفة تبين مستوى الأزمة التي وصلته الممارسة السياسية بالبلاد، سندرج بعض عناصرها، لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن هذا البرلمان الأوروبي، لا توجد به أحزاب بروليتارية تدافع حقا عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين بأوروبا وبالأحرى بباقي دول العالم الثالث ومنها المغرب. فالأحزاب المكونة لهذا البلمان، إما يمينية بمختلف تشعباتها أو اشتراكية ديمقراطية أو أحزاب الخضر وكلها خادمة للرأسمال وبالتالي فخطاباتها حول حقوق الإنسان هي للمتاجرة ليس إلا، وهذا لا يعني أن المغرب هو دولة حقوق الإنسان كما ذهب إلى ذلك البرلمان المخزني بكل مكوناته. فالقوى الجذرية المناهضة للمخزن ولسياساته، كانت سياسية أو حقوقية أو نقابية أو جمعوية تؤكد الطبيعة الاستبدادية للنظام المغربي وقد رفضت دستور 2011 اللاديمقراطي شكلا ومضمونا، هذا الدستور الذي تحاول الأحزاب البرلمانية المخزنية وبعض التنظيمات حقوقية وغيرها تمجيده وتعتبره إنجازا تاريخيا وقطيعة مع مغرب سنوات الرصاص، غير أن الواقع يفند ذلك. في هذا السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. سيعلن المخزن النفير ويجتمع البرلمان بمجلسيه ليصدر بيان بالإجماع، يرفض فيه ما سماه تدخل البرلمان الأوروبي في القضاء المغربي "المستقل" ويمس بالسيادة الوطنية المزعومة ويدعي أن المحاكمات أعلاه كانت عادلة وباحترام تام لحقوق الإنسان، هكذا مارس البرلمان المخزني سياسة النعامة ولا يمكن أن ننتظر منه غير ذلك لكونه برلمان الأعيان، أفرزته انتخابات غير نزيهة وغير ديمقراطية بدءا بالدستور المؤطر لها إلى القوانين الانتخابية والتقطيع كما قاطعها حوالي 80% من المغاربة وحضر فيها المال لشراء الذمم. هذا النوع من سياسة الهروب إلى الأمام ليس بغريب عن النظام المغربي، فقد سبق له أن أنكر وجود معتقل تازمامارت المشؤوم ومعتقلين سياسيين... الخ الفرق هو أن في تلك المرحلة، كانت المعارضة في مستوى اللحظة السياسية وكان الصراع على أشده، وأوروبا لازالت فيها بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية محافظة على هويتها الكفاحية والتضامنية مع الشعوب، بل ومناهضة لسياسات دولها تجاه إفريقيا عامة ومنها المغرب. أما الآن فالوضع مختلف جذريا، حيث اندحرت هذه الأحزاب وأصبحت الشعبوية هي المؤطر الأساسي لسياساتها. لكن المؤسف أن نسجل موقفين أساسيين لتنظيمات غير رسمية ولأشخاص محسوبة على الصف التقدمي، فهناك أحزاب غير ممثلة في البرلمان وإطارات حقوقية ومهنية انساقت مع الخطاب الرسمي ترفض قرار البرلمان الأوروبي غير الملزم لكونه يمس السيادة الوطنية المزعومة، بل منها من يتباهى ويدعي أن التطبيع الخياني مع الكيان الصهيوني ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لمغربية الصحراء أعطى المغرب قوة يجب استغلالها في علاقاته مع مختلف الدول ومنها الاتحاد الأوروبي، فأين السيادة الوطنية عندما ستبني أمريكا عدوة الشعوب قاعدة عسكرية في الجنوب؟ أمريكا التي ليس لها صديق دائم وإنما مصالحها هي وحدها الدائمة، أما بعض القوى التقدمية، المؤسف أن تعتبر أن هذا القرار وكأنه إنجازا تاريخيا، غير مستحضرة لمختلف الحيثيات الجيوسياسية والجيوقتصادية التي يصدر فيها هذا القرار من برلمان مشكوك في نزاهته وعديد من أعضائه متورطين في قضايا رشاوي.

فمتى كان مجمعا للدفاع عن حقوق الإنسان؟ فأين كان هذا البرلمان عندما تم إغلاق قنوات RT المملوكة لروسيا مع اندلاع الحرب في أكرانيا؟ مع العلم أن هذه القنوات كانت أكثر استقلالية من غيرها ويكفي الرجوع إلى برنامج C. CASH في RT FRANCE. وماذا عن واقعة الصحافي رشيد مباركي في القناة BFMTV الفرنسية؟

وأين كان هذا البرلمان إبان جائحة كوفيد 19 ومختلف القرارات المتخذة لإجبار المواطنين/ ات الأوروبيين/ ات على التلقيح بلقاحات تبين الأن عدم فعاليتها لإيقاف انتقال العدوى، بل إعطاء حصانة للمختبرات المصنعة لها من أي متابعة نتيجة الآثار السلبية لهذه اللقاحات؟

إن تهليل القوى الديمقراطية والتقدمية لقرار البرلمان الأوروبي هو تعبير عن عجز في مواجهة المخططات اللاشعبية واللاديمقراطية والتعويض بانتصارات وهمية لن تغير من الواقع في شيء، أما النظام والاتحاد الأوروبي فهما ماضيان معا في رسم سياسات تخدم فقط مصالح الرأسمال الأوروبي والكتلة الطبقية السائدة. أما خطابات حقوق الإنسان وغيرها فما هي إلا للضغط للحصول على أكبر نصيب ممكن من الامتيازات...

وماذا عن قانون السماح بإضافة دقيق الحشرات إلى مختلف أنواع التغذية تحت مبرر الحفاظ على البيئة، هذه الحشرات التي تنتج من طرف مختبرات وشركات تجهل أجندات القائمين عليها خاصة مع التطور الحاصل في علم الوراثة؟ فأين الحق في الصحة وفي السلامة الجسدية وحق الاختلاف؟

إن هذا القرار ليس له أي أثر في علاقات المغرب بالاتحاد الأوروبي. صحيح أن التضامن بين الشعوب ضروري ومهم، لكن تحليل بسيط للصراع الطبقي الدائر، يبين أن الشرط الذاتي غير مساعد للضغط على النظام. فالدعم الأوروبي وغيره مهم عندما يكون صادرا عن قوى يسارية حقيقية مناهضة للامبريالية ومع حق الشعوب في تحررها وتقرير مصيرها وغير متواطئة لخدمة مصالح رأسمال دولها ويكون الصراع الدائر في البلاد في أوجه بين قوى تناضل من أجل تحرير الشعب المغربي من الاستبداد والاستغلال ومن أجل بناء نظام ديمقراطي حقيقي يكون فيه فصل حقيقي للسلط ويكون الشعب هو مصدر كل السلط وبين نظام لاديمقراطي والطبقات الملتفة حوله التي تطمع في الحفاظ على مصالحها الطبقية، أما الآن، فالواقع يبين أنه رغم بعض المناوشات من طرف ما تبقى من القوى المناهضة للمخزن ومنها النهج الديمقراطي العمالي، فالمخزن ماض في سياساته الهادفة إلى مزيد من التضييق على الحريات العامة، كحرمان فروع النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان وغيرهما من وصولات الإيداع ضدا على القوانين القائمة والحد من الحريات النقابية من خلال سعيه إلى تمرير قانون ما يسمونه إصلاح نظام التقاعد وقانون النقابات وقانون الإضراب الذي سيدق آخر مسمار في نعش الحركة النقابية ومن خلالها تكثيف استغلال الطبقة العاملة وعموم المأجورين/ات. فأين البرلمان الأوروبي من هذه المخططات الطبقية التي تتبلور في أوروبا كذلك، علما أن آلاف الشركات الأوروبية تستغل الطبقة العاملة المغربية أبشع استغلال؟

إن تهليل القوى الديمقراطية والتقدمية لقرار البرلمان الأوروبي هو تعبير عن عجز في مواجهة المخططات اللاشعبية واللاديمقراطية والتعويض بانتصارات وهمية لن تغير من الواقع في شيء، أما النظام والاتحاد الأوروبي فهما ماضيان معا في رسم سياسات تخدم فقط مصالح الرأسمال الأوروبي والكتلة الطبقية السائدة. أما خطابات حقوق الإنسان وغيرها فما هي إلا للضغط للحصول على أكبر نصيب ممكن من الامتيازات كما يستغل النظام مختلف الأوراق التي يمتلكها للحفاظ على مصالحه أو توسيعها، كالهجرة والمخدرات ومحاربة الإرهاب وإعطاء امتيازات في الاستثمار لمن لا يزعجه ومستعد للتعاون معه... فالشعوب الكادحة، الواعية والمنظمة هي وحدها القادرة على الدفاع عن مصالحها، لذلك فواقعنا نعرفه أكثر من غيرنا ولتغييره، علينا مناهضة المخزن السبب الرئيسي في كل هذه الأمراض الاجتماعية ليس بالشعارات أو بانتظار الآخر القيام بدورنا، بل بمساءلة ذواتنا. ماذا نحن فاعلون/ات لتغيير هذا الواقع؟ عندما تلتقي الإرادة بالفعل، آنذاك سيظهر فجر جديد، فما حك جلدك مثل ظفرك، عدا ذلك أوهام.●

من "التدبير المفوض" الفاشل، إلى تسليم قطاعات الماء والكهرباء... للمفترسين

بعد تجربة "التدبير المفوض" خصوصا بالدار البيضاء والرباط وطنجة التي استفادت منها شركات اجنبية كليديكLydec وفيوليا Veolia وذلك على حساب ملايين من المواطنين والمواطنات (ارتفاع الفاتورات، تدني الخدمات...)، ها هي الدولة تعمم التجربة على الصعيد الوطني بواسطة ما تسميه ب"الشركات الجهوية متعددات الخدمات"، وهي شركات مساهمتية ينقسم رأسمالها الى أسهم قابلة للتداول، يمكن لحصة الدولة أن تنحصر في نسبة 10 في المائة فقط. ونتيجة هذا الاختيار هو القضاء على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب...وفتح المجال أمام اكتساح الرأسمال المفترس لقطاعات عمومية بعد التعليم والصحة...

التدبير المفوض، السياق والدواعي القوانين والنتائج

حسن ج

أسفرت التغيرات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي واستمرارا لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى إنتاج مفاهيم نيوليبرالية جديدة من قبيل الحكامة، تجويد الخدمات، الإقلاع الاقتصادي، شراكة قطاع عام، قطاع خاص، التدبير المفوض... في هذا السياق، بعد سياسة التقويم الهيكلي المفروض على المغرب سنة 1983، الذي يمكن تلخيصه في التقليص من ميزانيات القطاعات الاجتماعية وضرورة خوصصة المؤسسات "غير المنتجة" للتخفيف من نفقات الدولة، وما ترتب عنها من أزمات اجتماعية.

تفاقمت الأزمات لدى الجماعات الترابية، مرتع كل أشكال الفساد المنهج ونهب المال العام والرشوة.

هكذا في سنة 1997 لجأت الجماعة الحضرية للدار البيضاء الكبرى إلى تفويت خدمات تدبير الماء والكهرباء وتطهير السائل للشركة الفرنسية la Lyonnaise des eaux لمدة 30 سنة وفق دفتر تحملات. ثم بعد ذلك عدة مدن وجماعات أخرى في غياب قانون يحدد الحقوق والواجبات، بل فقط بعض الاجتهادات، مما جعل هذه العقود الموقعة، إما سبب في تهرب الشركات المفوض لها من بعض التزاماتها، أو وسيلة لرؤساء الجماعات للتواطؤ مع هذه الشركات مقابل عمولات دسمة.

واستمر هذا الوضع الذي تميز بالزيادة في الفواتير دون تحسن حقيقي في الخدمات إضافة إلى هدر المال العام حتى 14 فبراير 2006 الذي أصدر فيه المشرع المغربي قانون 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض/ الخوصصة والذي عرف في المادة 2 بكونه "عقد يفوض بموجبه شخص معين خاضع للقانون العام، يسمى (المفوض) لمدة محددة، تدبير مرفق عام يتولى مسؤوليته إلى شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يسمى (المفوض إليه) يخول له حق تحصيل أجرة من المرتفقين/ات أو تحقيق أرباح من التدبير المذكور أو هما معا. ويعد التدبير المفوض عقدا إداريا يهدف بالأساس إلى إدارة مرفق عام اقتصادي تلجأ إليه الجماعات الترابية طبقا للقانون (54.05) وكذلك المرسوم 2-06-362 الصادر بتاريخ 9 غشت 2006 وكذلك القانون التنظيمي للجماعات الترابية، إضافة إلى قانون 69.00 المتعلق بالرقابة المالية للدولة على المؤسسات العمومية والمؤسسات المستفيدة من دعم المال العام.

كما يخضع عقد التدبير المفوض لرقابة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات طبقا للمادة 118 من القانون 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.

كل هذا وعقود التدبير المفوض مستثناة من مجال تطبيق مرسوم 20 مارس 2012 المتعلق بالصفقات العمومية طبقا للمادة 3 منه. وهذا ما يبرر تساؤلنا عن الخلفيات وراء ذلك رغم أن هذا القانون حاول تبرير مكمن الشياطين.

فالنظام القائم بالبلاد منذ الاستقلال الشكلي توجه نحو العالم الليبرالي ولو بمنظوره المخزني، لكن السياق التاريخي لم يكن كليا في صالحه، لذلك فرض عليه تأسيس مجموعة من المؤسسات الوطنية ذات أبعاد اجتماعية، كوكالات توزيع الماء والكهرباء، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، المكتب الوطني للكهرباء، الوكالات الحضرية المستقلة للنقل، تتكفل الجماعات الترابية بجمع النفايات... الخ. غير أنه استغلها لصالحه، بجعل خدامه على رأسها وجعل منها بؤر للفساد ولنهب المال العام حتى يشرعن فيما بعد تفويتها تحت مبررات الحكامة وتجويد الخدمات...

كما جعل من هذه المؤسسات صناديق سوداء لتمويل المخابرات وتوسيع قاعدته، هكذا بعد أن نضجت الشروط، خاصة مع مشكل الصحراء الذي يتطلب مساندة من طرف دول عديدة وأساسا فرنسا وإسبانيا، لجأ للتخلص من التكلفة الاجتماعية لهذه القطاعات وتفويتها للرأسمال العالمي استجابة لإملاءات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ولشراء صمت هذه الدول على الوضع الحقوقي بالمغرب أو من أجل دعم أطروحته في ملف الصحراء.

هكذا وبعد هذه المرحلة من الخوصصة محدودة المدة المغلفة "بالتدبير المفوض" سيمر النظام إلى السرعة القصوى، خاصة بعد تشييد محطة نور للطاقة الشمسية وغيرها ومجموعة من المحطات الريحية ومجموعة من البنيات بالمال العام، سيقوم بخوصصة المكتب الوطني للماء والكهرباء وتأسيس 12 شركة جهوية متعددة الخدمات لتدبير توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل والإنارة العمومية بتاريخ 26 يناير 2023 طبقا للقانون 83.21 لينهي بذلك مرحلة التدبير المفوض.

هذا القانون المؤسس أثار عديدا من الجدال القانوني حول دستوريته ومدى تلاؤمه مع مقتضيات القانون التنظيمي للجماعات 113.14.

وكخلاصة، فالنظام ماض في تفويت المؤسسات التي بنيت بالمال العام إلى خدامه تحت تبريرات إيديولوجية نيوليبرالية، فهل القوى التي تدعي دفاعها عن مصالح عموم الطبقات الشعبية ستكون في الموعد للتصدي لهذا التيار الجارف؟ هذا هو السؤال.●

النظام ماض في تفويت المؤسسات التي بنيت بالمال العام إلى خدامه تحت تبريرات إيديولوجية نيوليبرالية، فهل القوى التي تدعي دفاعها عن مصالح عموم الطبقات الشعبية ستكون في الموعد للتصدي لهذا التيار الجارف؟ هذا هو السؤال.

التفويض المدبر لنهب المال العام

محمد متلوف

انساق النظام السياسي القائم بالمغرب منذ سنة 2008 لإملاءات المؤسسات المالية العالمية الخادمة لمصالح الامبريالية المتوحشة كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل تفويت مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية للقطاع الخاص عبر آلية التدبير المفوض لقطاع النظافة والماء الصالح للشرب والكهرباء بأموال طائلة ووفق دفاتر تحملات وضعت على المقاس اسوة بما هو معمول به في الدول الغربية ؛وقد تم تبرير رضوخ المغرب لهذه الاملاءات بداعي توفير أموال عامة كانت في السابق تستنزف من طرف الجماعات الترابية وحتى المؤسسات التعليمية وباقي المؤسسات الرسمية في المحروقات وتغيير قطاع الشاحنات والمعدات المعتمدة من قبل هذه المؤسسات العمومية قبل الدخول في مغامرة التدبير المفوض غير محسوبة العواقب.

وبالرجوع لتاريخ تدبير الجماعات الترابية لقطاع النظافة مثلا نجد بأن ميزانية هذه الجماعات في أقصى الأحوال بخصوص القسط المخصص لهذا القطاع من المال العام 200ملبون سنتيم حتى 500ملبون سنتيم بالنسبة لكبريات المدن كالدار البيضاء أكادير فاس طنجة الرباط...الخ مع شغيلة مرسمة رغم عدم إحرام حقوقها الشغيلة كما يجب آنذاك؛ ومع رضوخ المغرب لضغوطات المؤسسات المالية العالمية تم تفويت التدبير المفوض لقطاع النظافة لشركات على المقاس مدراءها العامون أشخاص عاديون كواجهة والمتحكمون فيها مسؤولون عموميون ونالت صفقات تدبير قطاع النظافة بالمدن كما بالقرى بالملايير بل وبمعدات ذات الجماعات الترابية المقدرة بالملايير أيضا وبدفاتر تحملات وضعت على المقاس وتعتبر نموذجية لا تناقش من طرف الجماعات الترابية وباقي مؤسسات التدبير المفوض لذات القطاع وقطاعات اخرى كالتدبير المفوض للأمن الخاص بمختلف المؤسسات العمومية للصحة والتعليم...الخ.

والخطير في الأمر أن شركات التدبير المفوض وخاصة لقطاع النظافة نالت الملايير من الأموال العامة وخصصت لها مطارح مشتركة لرمي النفايات من الأراضي المسماة مسترجعة وهي ايضا أراضي بالملايير وبعضها كان تابعا لشركة صوديا وسوجيطا بل وأصبحت تهدد الأراضي المجاورة لها لصغار الفلاحين بسبب روائحها الكريهة وتهديدها للفرشة المائية للأودية والانهار والبرك المائية مما انعكس سلبا على الشعب ماليا وبيئيا مع تشغيل يد عاملة في ظروف صعبة ودون ادنى مستوى احترام لمدونة الشغل على عللها، بل وهناك من أصحاب التدبير المفوض لقطاع النظافة من يشغل عماله بضيعاته الخاصة في مجال البناء وتربية الابقار في إطار استفادته من أموال مخطط المغرب الأخضر و صندوق التنمية الفلاحي ضدا عن دفتر التحملات والتزاماته طبقا لمدونة الشغل بل من بين هؤلاء العمال من أصيب بأمراض مزمنة بضيعته وفارق الحياة.

وحسب دفتر التحملات والتزاماته التزم أحد أصحاب شركة للتدبير المفوض لقطاع النظافة بترسيم العاملين والعاملات لدى شركته وتمكينهم وتمكينهن من كافة الحقوق المحفوظة لهم ولهن طبقات لمدونة الشغل على عللها ؛ولكن وللأسف منذ سنة 2010 فهو لم يرسم سوى 13عامل وعاملة نظافة والباقي يشتغل بعقود محددة المدة دون ترسيم بل وبعقود عمل لشركات لا علاقة لها بشركة التدبير المفوض لقطاع النظافة التي نال بخصوصها الصفقة ؛بل وعند تجديد كل عقد للتدبير المفوض لقطاع النظافة يعمد مالكوا ذات الشركة لتغيير الاسم

ودون احترام حقوق العمال والعاملات والضرائب المستحقة على هذه الشركات التي أصبحت كبرى في تدبير النقابات المنزلية ونفايات الشركات، وأخيراً وليس أخيرا بعد الفشل الذريع لاتباع املاءات المؤسسات المالية العالمية بخصوص التدبير المفوض بشهادة الواقع وكذا تقارير لمؤسسات عمومية رسمية كالمفتشية العامة بوزارة الداخلية وتقارير المجالس الجهوية للحسابات التي رصدت خروقات بالجملة؛ ها هي حكومة اخنوش تسير نحو إسناد التدبير المفوض لقطاع الماء والكهرباء لشركات جهوية الأمر الذي سيعمق من جراح الغالبية الساحقة من الشعب المغربي المسحوق.

للتملص من حقوق و وجبات العمال والعاملات والضرائب المستحقة لفائدة الخزينة العامة من قبيل تغيير شركة أوزون بعد الصفقة الأولى من أوزون إلى أوزون باي بلدية بوزنيقة ومن أوزون إلى أوزون الشاوية بلدية بنسليمان وهكذا دواليك للتحايل على العمال والعاملات لعدم ضمان ترسيمهم وترسيمهن بتواطؤ مكشوف مع مكاتب المجالس المسيرة والمسؤولين على قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي.

وحسب دفتر التحملات والتزاماته يجب على شركات التدبير المفوض لقطاع النظافة أن تلتزم بتنظيف كل الشوارع الرئيسية والازقة والصهر على تنظيف الحاويات البلاستيكيه وتحت الأرض بشكل يومي والتي تتقاضى بخصوصها درهم يوميا عن كل حاوية مع تشغيل آلية للتنظيف اليومي لاهم

شوارع الإقليم أو المدينة عبر آلية مخصصه لذلك الأمر الذي لا يقع دون حسيب ولا رقيب وأين هي لجن المراقبة لهذا التدبير المفوض لقطاع النظافة المنبثقة عن الجماعات الترابية؟

والاخطر مما سبق فإن شركات التدبير المفوض لقطاع النظافة تتواطأ مع الجماعات الترابية التي تنال بها الصفقات بالملايير لإضافة ما يعرف بالحمولة الزائدة لينضاف إلى تلك الملايير، ملايير أخرى دون أدنى خدمة

تراجع دور الدولة البرجوازية في الاقتصادي والاجتماعي

يمكن تركيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة البرجوازية في ميادين ثلاثة:

1 – الاستثمار "الرأسمالي": إنشاء أو المساهمة في إنشاء مؤسسات/مقاولات عمومية، هدفها الأساسي جني الربح، وذلك على غرار بعض المقاولات بالمغرب: ريجي طابا، ضيعات فلاحية، كوفيطيكس، سامير، كوزيمار، صوماكا... قبل خوصصتها من طرف الدولة المغربية. يخضع هذا النوع من المقاولات للتدبير ولمنطق السائدين في المقاولات الرأسمالية الخاصة.

2 – الخدمات الاجتماعية الغير المؤدى عنها وفي مقدمتها التعليم والصحة، ومختلف الخدمات الإدارية كمصالح الحالة المدنية...الخ

3 – الخدمات العمومية التي يساهم المواطنون في تمويلها جزئيا، والدولة تتحمل الجزء الأخر في إطار سياسة الدعم: وكالات الكهرباء، وكالات الماء، النقل الحضري (الحافلات)، جمع النفايات...الخ. لا تخضع هذه الخدمات العمومية لمنطق الربح، وهي مرتبطة غالبا بالجماعات الترابية تحت وصاية وزارة الداخلية.

يعد هذا التدخل الاجتماعي – الاقتصادي مكسبا في إطار النظام الرأسمالي، مكسبا فرضه تاريخيا:

– خوف البرجوازية من امتداد لهيب الثورات العمالية إلى بلدانها، وذلك بعد ثورة أكتوبر 1917 العظيمة بروسيا، وانطلاق الثورة الصينية سنة 1927، وتعاظم المد التحرري الوطني عبر البلدان المستعمرة...

– اضطرار الدولة البرجوازية إلى التدخل في المجال الاقتصادي إثر انهيار الاقتصاد العالمي سنة 1929، التدخل الذي نظر له "جون كينز" ان ذلك، تدخل نتج عنه تأثير ايجابي في المجال الاجتماعي (على مستوى الشغل).

– تحقيق على مستوى الخدمات العمومية مكاسب اجتماعية مهمة تحت حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا سنة 1936، مكاسب ورثناها في المغرب بعد استقلال 1956.

لقد انتظرت البرجوازية مرحلة الجزر الذي تعرفه حركة التحرر الوطني، وبداية انهيار "المعسكر الاشتراكي"، وتراجع الحركة النقابية، وشبه انهيار الحركة الشيوعية... لتقوم "بعملية المراجعة" من أجل ضرب أهم الحقوق المكتسبة. انطلق هذا الهجوم المضاد مع بروز نظريات فكرية ليبرالية، عبدت الطريق أمام تطبيق "سياسة التقويم الهيكلي"، بداية الثمانيات، تلك السياسة التي سهرت مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية على فرض تطبيقها: البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة.... الخ

انطلقت مركزيا عملية تصفية المكتسبات من بريطانيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية وذلك، تزامنا مع فوز "تاتشر" و "ريغان" في الانتخابات، وفرضت في إطار "سياسة التقويم الهيكلي" على مختلف البلدان التبعية.

في هذا الإطار يجب فهم "التدبير المفوض" المتعلق بالخدمات العمومية الذي يشكل وجها من أوجه الخوصصة، تلك الخوصصة التي استفادت منها شخصيات معنوية وذاتية، وذلك على حساب أوسع الجماهير الشعبية. خسارة فرضها ميل ميزان القوة لصالح الرأسماليين ولصالح مختلف المضاربين.

ففي هذا الإطار يجب فهم قرار الدولة المغربية المتعلق بإنشاء 12 "شركة جهوية متعددة الخدمات"، شركات المساهمة تسمح للرأسماليين بالاستحواذ على قطاعات اجتماعية جديدة (بعد التعليم، والصحة...) لجني اربحا خياليا على حساب القوت اليومي للجماهير الشعبية، والقضاء على ما تبقى من المؤسسات العمومية التي نشأت أصلا لتلبية حاجيات المواطنين والمواطنات وليس بحثا عن الربح.

مقتطف من كتابات على فقير

عمال /ات النظافة:
الحلقة الأضعف في ماكينة التدبير المفوض لقطاع النظافة

مصطفى خياطي

الكل يتذكر انه في 2020 في أوج الوباء، عندما هبت الدولة المغربية إلى تلقيح موظفي بعض القطاعات بحكم أنهم في الواجهة، كالصحة والتعليم والأمن تم إقصاء عمال النظافة من الأولوية في حملة التلقيح ضد كوفيد19- إسوة بالآخرين، مما يعني أن المسؤولين في الدولة المغربية ينظرون إلى هذه الفئة من الطبقة العاملة بنظرة دونية ويصنفوها في درك أسفل، وهي نظرة برجوازية طبقية ممنهجة لن تتغير إلا بتغيير ثوري عميق تنجزه كل الطبقة العاملة باعتبارها منتجة لفائض القيمة وللثورة. ورغم تغيير أسماء الشركات في إطار تجديد التفويتات والصفقات كما حدث مثلا بصفرو، إلا أن المتغير في الواقع هو الوعود المقدمة للعمال/ات. وقد يتم تدوينها داخل دفاتر التحملات دون تطبيقها في غياب آلية مراقبة صارمة ونزيهة.

إن عاملات و عمال النظافة، خصوصا الذين يعملون لدى شركات التدبير المفوض يذرون أرباحا طائلة على خزائن هذه الشركات و من مال الشعب، حيث أنه مثلا، و في العقد الذي أبرمته شركة ozone و بعدها SOS، مع بلدية صفرو، بلغ إجمالي المبلغ: أزيد من مليار سنتيم مقابل خدمات متعاقد بشأنها ولا يتم إنجازها، حيث ظلت هذه الشركة تجمع النفايات بطريقة عشوائية وتودعها بمطرح غير مراقب مما يؤثر سلبا على صحة وسلامة العمال/ات و كذلك على سكان الأحياء المجاورة للمطرح.

كلفة اجتماعية باهظة.

فبالإضافة إلى غياب مرافق صحية ووسائل وقائية (ملابس وأدوات ومعقمات) وخلافا للمادة 15 من دفتر التحملات، والتي تفرض على المفوض إليه وضع نظام خاص بالمستخدمين والعمال فإن هذه الشركة لا تدلي للمراقبين بوثائق تتضمن معلومات خاصة عن أجور العمال/ات والمستخدمين ولا يوجد ضمن أوراقها قانون أساسي لهم. ويحدث هذا كله في غياب لأي إجراء رقابي من طرف المفوض (البلدية) وهو الإجراء الذي يلزم المفوض إليه بالتزام القوانين الشغلية المنصوص عليها في العقد وفي دفتر التحملات، إذ يدفع العمال/ات فاتورة هذا التواطؤ المكشوف من جهدهم/ن وساعات العمل الطوال وسط كل المخاطر الوبائية وبأجور زهيدة وضعيفة مخالفة لتلك المتفق عليها، حيث وجد العمال أنفسهم يشتغلون لحساب شركة أخرى بالوساطة غير تلك التي أمضت العقد مع البلدية. فما بين 2015 و 2018 تغير اسم الشركة المناولة 5 مرات، و تراجع عدد العمال من 225 إلى 100 وبأجور لا تتجاوز 2000 درهم، و كانت الشركة التزمت بدفع ما بين 3400 3480درهم لكل عامل. أما عقود الشغل فكلها عبارة عن عقود تجريبية لا تتجاوز 6 أشهر، إذ لم يتغير الوضع رغم تغيير الشركة والصفقة. وفي كل تجديد للعقد يتم التنصيص على صفة "اختبار" رغم كون العامل خضع لمرات من قبل لفترة اختبار وهذا مخالف للمادة 16 من مدونة الشغل. هذا كله ينضاف إليه الحرمان من التعويض عن العطل الدينية والأخرى - إن وجدت- والمنع والحرمان من العمل النقابي والاحتجاج تحت طائلة التسريح، ولا يعرف العمال حتى الشركة المشغلة في حالة الرغبة في اللجوء للقضاء.●

معاناة ساكنة وجدة مع النقل الحضري، "من ساطو SATO إلى موبيليس"

محمد علاي

في الوقت الذي كان فيه الجميع يعتقد أن معضلة النقل الحضري بمدينة وجدة ستجد طريقها إلى الحل بعد معاناة كبيرة لشركة النقل الحضري بوجدة(الشرق)،وقبلها ساطوSATO،وبعد وقوفه على الحالة الكارثية التي آلى إليها اسطول النقل الحضري والتي من سماتها البارزة الحالة الميكانيكية المهترئة والنقص الحاد في الحافلات وفي خرق سافر لكناش التحملات ولعقود التدبير المفوض وخاصة تدهور الاوضاع لإدارة الشركة بسوء التدبير والسوء التسيير والوقوف الجماعة الحضرية بوجدة عاجزة عن تقييد الشركة بكناش التحملات وبعقود التدبير المفوض.

انطلاق الفاعل الجديد بعد إعلان جماعة وجدة ومجموعة ستي باص ترانسبور ،بعد الفوز هذه الاخيرة بصفقة التدبير المفوض للنقل الحضري بالحافلات بمدينة وجدة 18 و5 و2016،ومصادقة وزارة الداخلية على الاتفاقية بتاريخ 4 و6 و2016،والتدخل بإذن الشروع في العمل بتاريخ 22يوليوز 2016 ،قامت بإنشاء شركة .MOBILYS DEV التي تعتبر فرعا لها ،وهي شركة مجهولة الاسم (SA) ،ذات مجلس اداري ،رأسمالها 40مليون درهم. وتعلن الشركة الجديدة بأنها عاقدة العزم على رصد كل الامكانيات والجهود من اجل الارتقاء بخدمات النقل الحضري بمدينة وجدة وتغيير معالم المرفق بها بصفة كلية نحو الأفضل مستفيد من التجربة الكبيرة والخبرة المتوفرة لدى المجموعة. وستقوم الشركة باستثمار 396.200.000درهم على مدى مدة الاتفاقية طبقا لدفتر التحملات.

مباشرة بعد شروعها في العمل، يتضح أن مجمل الالتزامات الواردة في دفتر التحملات ضربت عرض الحائط لتبقى بذلك مجرد حبر على ورق، بل لم تفي بالالتزاماتها حتى في توفير الحد الأدنى من الحافلات التي تتطلبها عدد الخطوط حسب إجمالي ساكنة وجدة التي ترتفق بالحافلات.

فبمجرد اعتراف جماعة وجدة بصفتها الجهة المفوضة لتدبير ملف النقل الحضري بالاختلالات التي تشوب المرفق ورصدها يعتبر السبب الوحيد وحده الكافي بإسقاط العقد الذي سبق وان ربط بين الجماعة والشركة المكلفة بالتدبير ،او على الاقل تغريم الشركة بمبالغ مالية نتاج عدم التزامها بدفترالتحملات وبجودة الخدمات على الاعتبار أن الشركة سبق وأن صرحت في بلاغ مشترك مع الجماعة بأن اسطولها هو الأول على المستوى الافريقي ،ليتضح مباشرة بعد شروعها في العمل أنه الأسطول المهترئ على الصعيد الوطني ،بل مقارنة حتى مع أقاليم ومدن الجهة الشرق على السبيل المثال: بركان ،الناضور، تازة... إضافة إلى النقص الحاد في العدد وعدم تغطية حتى الحد الأدنى من الخطوط المتواجدة بالمدينة.

والمقابل هذا الاعتراف للجماعة برداءة الخدمة، تنضاف اليه معاناة الساكنة مع التأخر والاكتضاض والحالة الميكانيكية المتدهورة للحافلات. الا أن الجماعة بصفتها صاحبة التفويض لم تغرم ولم تطالب بالفسخ، بل العكس من ذلك لجئت الى المكافئة الشركة عن طريق مصادقة مجلسها في فترة (عمر احجيرة رئيس الجماعة)، على تعديل البرنامج التعاقدي قصد تخفيض ميزانية الشركة 29 مليار سنتيم الى 15 مليار فقط. لتليها التجربة رئيس جماعة وجدة (العزاوي) بدعم الشركة ماليا بمبرر التخفيف للآثار جائحة كورونا، لتستفيد بذلك الشركة مما يناهز 3 مليار سنتيم، صادق عليها المجلس الجماعة في دورة سابقة

والغريب في الامر أن الجماعة رغم اعترافها بالارتفاع الاخير في التسعيرة التذاكر وعدم ملاءمتها مع القدرة الشرائية بساكنة المنطقة ،صرح الرئيس بأن هذه الزيادة متضمنة في دفتر التحملات متناسيا باقي التزامات الشركة في نفس الدفتر وهو ما يعتبر الكيل بمكيالين ،فإذا كان منطق الرئيس سديدا ،فلمادا لجأت مختلف السلطات الى منع هذه الزيادة في التسعيرة على باقي مختلف وسائل النقل ؟واعتماد برنامج الدعم الخاص بالمحروقات كوسيلة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين .وهو ما يعتبر تناقضا صاروخا في التعامل مع مختلف المرافق وتفريد شركة موبيليس بامتيازات لا مثيل لها لأنها في نظرنا اصبحت هي صاحبة السلطة والسيادة.

وخلاصة هذا المسلسل من الخروقات أفضت الى طرد الشركة لما يزيد عن 18 عامل وما يقارب 50 عامل محرومة من الحقوق والتعويضات التي لجات الى القضاء. وهو ما أكدته المحكمة بدرجتيها ابتدائيا واستئنافيا بحكم قضائي مشمول بالنفاذ المعجل لفائدة هؤلاء العمال الذين فصلوا تعسفا عن العمل وحرموا من حقوقهم المكتسبة بقوة القانون.

وبناء على هذه المعطيات كلها انعقد المجلس النقابي للاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بوجدة أفضى الى تسطير برنامج نضالي ابتدأ باعتصام العمال المطرودين داخل بهو الجماعة لمدة تفوق الاسبوع ،ثم وقفة احتجاجية بمشاركة مختلف القطاعات أمام قصر العدالة مطالبة بتنفيذ الاحكام القضائية ،تلتها وقفة أمام ولاية جهة الشرق .في انتظار شكل المسيرة الاحتجاجية البرمجة ليوم 12 فبراير 2023،وهو ما دفع بعدة اطارات لدخول على الخط في مجال المؤازرة والتضامن وفي مقدمتهم الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع وجدة التي اصدرت (بيانا) في الموضوع محملة في ذلك كامل المسؤولية للسلطة الولائية باعتبارها صاحبة القرار في مجال المراقبة والتصديق والتطبيق القوانين، وبصفتها الجهة الوصية لمطالب العمال العادلة والمشروعة .

ونقف كذلك على حجم معاناة عمال ومستخدمي شركة موبيليس الموكول لها تدبير ملف النقل الحضري بوجدة والتي وصلت حد تسريح أزيد من 12 عاملا لينضافوا الى 6 عمال تم فصلهم تعسفا ولأسباب تتعلق بانتمائهم الى الاتحاد المغربي للشغل.●

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

حول القرار التاريخي لمجلس مدينة برشلونة

أقر المجلس البلدي لمدينة برشلونة الإسبانية، اليوم الأربعاء، إلغاء اتفاقية التوأمة مع بلدية "تل أبيب" التابعة للاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة، وتجميد العلاقات بين المدينة ودولة الاحتلال.

وقدّم اقتراح لإلغاء الاتفاقية الأحزاب اليسارية وعمدة المدينة آدا كولاو بجهود من حركة مقاطعة "إسرائيل" وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS).

وأوضحت رئيسة البلدية، كولاو، في مؤتمر صحافي عقدته مساء اليوم، أنّ القرار جاء استجابة لعريضة وقع عليها آلاف المواطنين، ودعمتها 108 كيانات بينها نقابات عمالية في برشلونة، طالبت بإلغاء اتفاقية التوأمة بين المدينة و"تل أبيب"، وقطع العلاقات مع الحكومة الاحتلال الصهيوني بسبب جرائمها.

وطالبت العريضة البلدية بتعزيز التعاون مع المنظمات الفلسطينية والدولية، داعيةً إلى البلدة إلى إدانة جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

وجاء في نص العريضة أن الاحتلال الصهيوني "يرتكب جرائم متواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وقتل آلاف الفلسطينيين بما يشمل مئات الأطفال، في سبيل تعزيز مشروع التطهير العرقي للفلسطينيين ونظام الأبارتهايد"

مؤكدةً أنّ "على المجتمع الدولي أن يدفّع إسرائيل ثمن جرائمها عبر عزلها".

بدورها، حيّت حركة المقاطعة "رئيسة بلدية برشلونة، آدا كولاو، والمجموعات الشعبية التي ساعدت في الوصول لقرار تجميد العلاقات مع نظام الأبارتهايد الإسرائيلي وإلغاء اتفاقية التوأمة مع تل أبيب"، لافتةً إلى أن "بلدية برشلونة أول بلدية تقطع علاقاتها مع نظام الأبارتهايد الإسرائيلي".

وأضافت أنه "مع تصاعد جرائم الحكومة الإسرائيلية ذات النزعة الفاشية بحق شعبنا في الأشهر الأخيرة، بدأ العالم يلتفت أكثر من أي وقت مضى لبشاعة النظام الذي يقاومه الشعب الفلسطيني منذ عقود".

ودعت جميع الحكومات ومجالس البلديات والمؤسسات حول العالم للسير على خطى بلدية برشلونة لفرض عزلة عالمية على نظام الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلي، ومحاسبته على مجازره المستمرة والضغط على الأمم المتحدة للتحقيق في اقترافه جريمة الأبارتهايد "الفصل العنصري".

جدير بالذكر أنّ بلديتي "تل أبيب" وبرشلونة تجمعهما اتفاقيتا توأمة، الأولى موقعة عام 1998 وهي ثلاثية بين "تل أبيب" وبرشلونة و"غزة"، والاتفاقية الأخرى ثنائية وموقعة عام 2013.

وعبرت وسائل إعلام العدو عن قلق المسؤولين في وزارة الخارجية الصهيونية من تصويت المجلس البلدي في برشلونة لصالح الاقتراح، لافتةً إلى أنّ السفيرة الصهيونية لدى إسبانيا، بذلت جهودا في محاولة لإحباط عملية التصويت وإقناع أعضاء في المجلس البلدي في برشلونة للتصويت ضده.

وأعلنت حركة المقاطعة في عام 2018 أن "برشلونة أصبحت أكبر مدينة تستجيب لدعوة المجتمع المدني الفلسطيني لإنهاء تجارة الأسلحة والتعاون العسكري والأمني مع نظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي".

وفي وقت سابق، أطلقت رئيسة بلدية برشلونة حملة تحت شعار "برشلونة تقول لا للأبارتهايد". وأصدر برلمان إقليم كتالونيا الإسباني، في شهر حزيران/ يونيو 2022، قرارًا يعتبر أن "إسرائيل" ترتكب جريمة الفصل العنصري (أبارتهايد) بحق الشعب الفلسطيني، مؤكدًا أن "النظام الذي تطبقه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ويكافئ جريمة الفصل العنصري على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

ودعا إلى ضمان أن تكون حقوق الإنسان في قلب جميع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع المؤسسات "الإسرائيلية" الرسمية، من خلال بذل العناية الواجبة المشددة لتجنب أي دعم لنظام الفصل العنصري.

اتحاد لجان المرأة ينظّم اعتصامًا اسناديًا للأسيرات في سجون الاحتلال

نظم اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، اليوم الاثنين 6فبراير2023، اعتصامًا اسناديًا للأسيرات في سجون الاحتلال الصهيوني أمام مقر الصليب الأحمر بمدينة غزة؛ في ظل ما يتعرضن له وعموم الحركة الأسيرة من هجمة صهيونية ممنهجة ومتواصلة.

وشارك في الاعتصام ممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية، وشخصيات اعتبارية وحشد جماهيري غفير.

وألقت مسؤولة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سهير خضر، كلمة خلال الاعتصام، توجهت خلالها بتحية إجلال وإكبار إلى الشهداء الأبطال الذين ارتقوا صباح اليوم في مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا المحتلة.

وشددت على أن هذه الجريمة الصهيونية الجديدة تؤكد على أن خيار المقاومة هو الخيار الأنجع والأقدر على دحر هذا العدوان. وإن دماء المقاومين الطاهرة اليوم توجه رسائل لشعبنا وقواه بأن يوحدوا صفوفهم حتى يتصدوا لهذا العدوان موحدين.

وأكدت أن هذه الجريمة تأتي في خضم المعركة البطولية المفتوحة التي يخوضها شعبنا ضد العدو الصهيوني المجرم على امتداد فلسطين وداخل قلاع الأسر، تواصل الحركة الأسيرة صنع ملحمتها الخاصة لمواجهة إجراءات ما تُسمى إدارة مصلحة السجون، حيث تتصدى الحركة الأسيرة على مدار الساعة لسياسات التنكيل والقمع التي تشنها الإدارة ضدهم. والتي من المتوقع أن تتوسع وتتصاعد في الأيام القادمة بعد تهديدات المجرم بن جفير بسحب انجازات الأسرى، وتشديد الهجمة عليهم.

وفي هذا السياق، شددت على أنّ الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال سجلن حالة صمود أسطورية، واجهن خلالها الهجمة الاحتلالية التي توسعت وتمنهجت في الساعات الأخيرة. فما زالت المرأة الفلسطينية الأسيرة تنُسج خيوط الحرية والنصر، بسجل تضحوي ونضالي حافل مكلل بعشرات النماذج النسوية التضحوية التي تستحق الاحتفاء لما قدمن من شجاعة منقطعة النظير، وقوة صمود وتحمل هائلة في مواجهة الحملة الصهيونية المسعورة التي تشنها على الأسيرات.

كما أكدت أنّ هذه الهجمة التي كان أبرز سماتها هذا العام باعتقال الاحتلال عشرات النسوة الفلسطينيات منذ بداية العام شملت المعلمات والطالبات والأمهات والعاملات وربات البيوت، و ممارسة مختلف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحقهن داخل سجون الاحتلال.

وأشارت إلى أنّ العدو الصهيوني يواصل انتهاكاته الخطيرة والإجرامية لحقوق الأسيرات الباسلات، حيث تستمر ما تُسمى إدارة مصلحة السجون في حرمان الأسيرات من أبسط حقوقهن، واحتجازهن في ظروف غير صحية، مما تسبب لهن بأضرار صحية ونفسية، كما تمارس ضدهن سياسة العزل، وحرمانهن من حقهن في رؤية العائلة، واحتجازهن أيام وأشهر في التحقيق، وتعرضهن للتعذيب النفسي والجسدي والعزل لفترات طويلة، واستمرار احتجاز القاصرات والحوامل والمريضات والمصابات، إضافةً لسياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها بحق عشرات الاسيرات خاصة الأسيرة المناضلة إسراء الجعابيص. حيث يمتنع هذا العدو الفاشي عن توفير العلاج الطبي اللازم للمعتقلات أو نقلهن إلى المستشفيات لتلقي العلاج المناسب. كما يواصل الاحتلال على الدوام تنصله من التزاماته تجاه حقوق الأسيرات، وتراجعه عن تقديم العديد من المواد الأساسية للأسيرات، ومنع عدد من الأسيرات من حقن في زيارة العائلة بحجة الدواعي الأمنية، وصولاً لمنع أمهات من رؤية أبنائهن وإن حدثت الزيارة فتكون لدقائق معدودة، وعزل العديد من الأسيرات كما حدث مؤخراً مع ممثلة الأسيرات، واقتحام الأقسام، وفرض غرامات باهظة على الأسيرات، وغيرها من الممارسات.

وأشادت خضر بصمود الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال، معبرةً عن مساندة الاتحاد لتلك المناضلات، اللاتي يتقدمن الصفوف، ويخضن معركة البطولة والشرف بالنيابة عن النساء الفلسطينيات.

وحملت الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن الظروف المأساوية والمعاملة القاسية والمهينة التي تتعرض لها الأسيرات داخل السجون.

وشددت على أن المعركة البطولية التي يخوضها شعبنا الفلسطيني ضد العدو الصهيوني في أزقة المخيمات والمدن والقرى يجب أن يكون أحد أهم عناوينها هي قضية الأسرى والأسيرات، داعيةً المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق حول جرائم الاحتلال المتواصلة بحق الأسيرات والأسرى.

وطالبت مؤسسات الأمم المتحدة إلى الضغط لإلزام العدو الصهيوني على الاستجابة لقرارات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بوقف سياسة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق الأسيرات، ووقف الاعتداء الجسدي والنفسي ضدهن، معتبرةً أن سياسة الصمت التي تنتهجها المؤسسات الدولية إزاء هذه الجرائم تعطي الاحتلال ضوء أخضر لمواصلة ارتكاب هذه الجرائم وتوسيعها.

كما دعت المؤسسات والاتحادات النسوية الدولية إلى تكثيف أنشطتهم وحملات الإسناد والتضامن مع الأسيرات الفلسطينيات، وإلى تَحمّل مسؤولياتهم في فضح جرائم الاحتلال التي ترتكب بحق الأسيرات.

وختمت بالقول إنّ إقدام الاحتلال على اقتحام منزل المناضلة الحقوقية سناء سلامة زوجة الأسير القائد وليد دقة في مدينة باقة الغربية في الداخل المحتل والعبث بمحتوياته، يُعبّر عن عقلية سادية وإجرامية، ويعكس حجم حقد هذا العدو المجرم على شعبنا ومناضليه ونسائه.

وألقى كلمة القوى الوطنية والإسلامية نشأت الوحيدي ونعى خلالها شهداء مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا، مؤكدًا أنّ دماء الشهداء ستبقى لعنة تلاحق الاحتلال الصهيوني.

وعبر الوحيدي عن استنكاره الشديد للهجمة الصهيونية الشرسة التي تتعرض لها الحركة الأسيرة في السجون الصهيونية وخاصة ما تعرضن له الأسيرات مؤخرًا من قمع وتنكيل، مؤكدًا أنّ الأسيرات خط أحمر.

وأكد الوحيدي أنّ الرد على جرائم الاحتلال الصهيوني سواء في الضفة الغربية أو في السجون ضد الأسرى بتجسيد الوحدة الوطنية على طريق إقامة الدولة والاستقلال.●

عن بوابة الهدف

الجماهير الشعبية في البيرو تنتفض ضد انقلا اليمين والامبريالية

الحسين بوتبغى

واجه الرئيس Pedro Castillo) (بالبيرو تحرشات ومضايقات دفعت به لمحاولة حل المؤسسات المنتخبة فكان دلك سببا في تنحيته ثم سجنه، ففتح دلك الباب لاحتجاجات دموية ووجهت بقمع شديد. ورغم القمع، فمند دجنبر الأخير، اي مند إعلان حالة الطوارئ وتسليم الشارع للقوات المسلحة، ازدادت الانتفاضة توهجا وامتدت لتصل الى 41 محافظة وإقليم، أي ما يشكل 20 %من مساحة البلاد.

ان البورجوازية الصغيرة التي عرفت نموا في ولاية " فوجي موري" بالبيرو، وكدا البرجوازية المرتبطة بالرأسمال المالي، احست بالكثير من الارتياح مع سقوط الرئيس (Castillo، لان فوز هدا الأخير بالنسبة لها يشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها. فالمحسوبون على "فو جي موري"، كما نظرائهم بفينزويلا الموالون لبولسونارو وغيرهم من التوجهات المماثلة بأمريكا اللاتينية، من الشيلي الى كولومبيا مرورا بالأرجنتين والاكوادور، تفضل الطعن في نتائج الانتخابات الرئاسية والانقلاب على المؤسسات المنتخبة كطريقة للاستحواذ على الحكم والإبقاء على الأوضاع كما هي. ومعلوم ان المؤسسة التشريعية بالبيرو هي التي شهدت أكبر عمليات التزوير فبقيت لدلك السبب مرفوضة من طرف الشعب. وبخصوص المحاولة الانقلابية الأخيرة على الرئيس فالشعب يدرك جيدا انها دبرت من طرف الولايات المتحدة الامريكية والموالون لها دلك لان توجهات الرئيس Castillo تتوخى القيام بإصلاحات جدرية وانهاء الهيمنة الامريكية.

انتخب Pedro Castillo رئيسا للبيرو سنة2021، وبعد اعتلائه كرسي الرئاسة ارتكب العديد من الا خطاء، ومعلوم ان أخطاء قادة اليسار يتم التركيز عليها أكثر من غيرها. فالأعلام الموجه من طرف رأس المال يغض الطرف عن زلات اليمين وكل المحافظين، لكن لا يغفر اية شاذة لغيرهم من القوى التقدمية، وتعثرات الرئيس وفرت لأعدائه المبررات الكافية لتنفيذ المشروع الدي خططوا له مند البداية المتمثل في الانقلاب عليه. فقد تمت الإطاحة به يوم 7 دجنبر الماضي من طرف المؤتمر بعد ان اتهمه أعضاء من المجلس بمحاولة الانقلاب وإقامة حالة الاستثناء. وبعد اتهامه بارتكاب " جريمة التمرد على المؤتمر" تم اعتقاله وحكمت عليه المحكمة الدستورية مؤقتا ب 18 شهرا سجنا نافدة.

لفهم كيف وصلت الأمور لهذا الوضع لابد من الرجوع قليلا للوراء. ففي 11 ابريل 2021 تفاجأ الجميع بنتائج الانتخابات الرئاسية والتي أعطت في الدورة الأولى فوز " كستيو"، وهو من السكان الأصليين، ب18،92 % من الأصوات، و"كستيو" هدا ابن أفقر مدينة بالبلاد، ينتمي لحزب "البيرو الحر" دو التوجه " الماركسي-المارياتكي (marxiste-mariatiguiste)"، وهدا الفوز شكل نكسة لنخبة العاصمة "ليما" التي عرف عنها انها ليبرالية وعنصرية، دأبت على حكم البلاد دون الاهتمام بأوضاع الريف والجماهير الشعبية بهوامش المدن، كما انها مدمنة على الطعن في أي مشروع لليسار على انه يمتح من توجهات ثوار"الدرب المضيء". كدلك كان مآل برنامج الرئيس Castillo الدي دعا لتشكيل مجلس تأسيسي بهدف وضع دستور جديد والقيام بإصلاحات اجتماعية جدرية. والحملة ضد هدا المشروع بدأها الاعلام، خاصة الصحيفتين الكبيرتين (ElCommercio) و(LaRepublica) ة -الأولى-في ملكية عائلة (Miro Quesada) من الأكثر غنا بالبيرو حيث تهيمن على 80% من الصحف المكتوبة وتمتلك شركات بقطاع السياحة والقطاع المنجم وكدا العقاري والأبناك واستفادت في ظل ديكتاتورية "فوجي موري" لتنمية ممتلكاتها. اما الثانية فيديرها رجل اعمال مرتبط بنخبة أخرى من الليبراليين المتحلقين حول حزب يميني محافظ (Accion Popular).

الرئيس المعتقل لم يفز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية الا بعدد ضئيل من الأصوات أي بنسبة 51،13% على منافسته، ابنة الرئيس السابق، وقبل الانتهاء من فرز الاصوات، ادعى مناصرو "فوجي موري" البنت ان الانتخابات مزورة وطالبوا بإعادة الفرز من جديد مع الغاء 200000 صوت محسوبة ل" كستيو" بدريعة انها مزورة، لكن الشارع ساند الرئيس فتمت تهدئة الوضع ولو مؤقتا. فأصحاب "فوجي موري" أوقفوا مخططهم لكن فكرتهم بقيت كما هي، لقد اعترفوا بنتائج الانتخابات لكن دون الاعتراف للرئيس بأية شرعية. نفس التوجه المحافظ ظهر أيضا في أوساط الجيش حيث دعت رسالة وجهها متقاعدون لرفقائهم من القوات المسلحة بعدم الاعتراف بالرئيس المنتخب. هكذا فالأمور لم تكن ابدا سهلة بالنسبة للرئيس الدي لا يتوفر الا على 13 مقعد في مؤتمر مكون من 130 عضو ومنقسم على نفسه، حيث تمثلت فيه 10 أحزاب. والبرلمان بالبيرو يتمتع بسلطة كبيرة وقدرته على تعطيل السلطة التنفيذية يفسر الى حد كبير الازمة السياسية التي تتخبط فيها البلاد مند سنين. ففي 6 سنوات تعاقب على الحكم 6 رؤساء، ثلاثة منهم أسقطوا من طرف المؤتمر بتهم أخلاقية ارتكازا للبند 113 من الدستور. لدلك ففي بلد تلطخت فيه صورة رئيس البلاد بتهم الرشوة والفساد فحزب الرئيس " بيرو الحر" لن يصمد امام محاولات الانقلاب العديدة التي استهدفه.

اول محاولة واجهها الرئيس كانت بعد 4 أشهر من اعتلائه كرسي الرئاسة حيث دعا 29 مستشار بتنحيته بدعوى التمويل المشبوه لحزبه ومحاولته لترقية افرادا بعينهم من الجيش، لكن هده المحاولة منية بالفشل لكونها لم تحظى بالعدد المطلوب من الأصوات. شهور قليلة بعد دلك فشلت محاولة ثانية من اسقاطه، لكن نجحت في منعه من حضور اشغال قمة لدول أمريكا اللاتينية (L'Alliance Pacifique) بدعوى ضرورة المكوث بالبلاد للإجابة على أسئلة المحكمة في إطار تحقيق بتهم الرشوة فتحته المحكمة الدستورية. فموجة الاتهامات او ما سمي ب" الحرب القانونية" (Lawfare)التي واجهتها أمريكا اللاتينية التقدمية بدءا بMadoro بفينزويلا و Dilma بالبرازيل وغيرهما، لم تستني البيرو. ففي اقل من سنة واجه "بدرو كستيو" 6 تهم ملفقة وخضع لتحقيقات كان الغرض منها زعزعة وتشويه صورته والمس بكرامة افراد من عائلته. وفي مواجهة هده التهم، ارتكب الرئيس أخطأ سياسية كثيرة، فخلال 16 شهرا من مزاولة مهامه، عين تباعا 78 وزيرا في مقابل 19 حقيبة وزارية. و10 أيام فقط بعد توليه مهامه كرئيس، طلب من وزير خارجيته (Héctor Béjar) تقديم استقالته لان صحفا إتهمته بالتحامل على الدولة، و4 اشهر بعد دلك اعفى وزيره الأول (Guido Bellido) وفتح حكومته لعناصر من اليمين. هكذا فالرئيس الدي تم انتخابه من طرف شعب سئم من اختلالات مؤسسات فاقدة للشرعية، رئيس وعد بعقد مجلس تأسيسي يضع دستورا جديدا والقيام بإصلاحات جدرية، هدا الرئيس أصبحت الآن مهمته الوحيدة هي تهدئة خصومه. ولما واجه للمرة الثالثة ملتمسا للرقابة، قرر ان يلقي خطابا صرح من خلاله ان الأغلبية بالمؤتمر تدافع عن مصالح كبار البورجوازيين الاحتكاريين وان هده الأغلبية لم تدخر جهدا لتخريب مؤسسة الرئاسة وهي تسعى لإقامة ديكتاتورية وختم خطابه بالإعلان عن عزمه حل المؤتمر مؤقتا والدعوة لانتخابات من اجل تشكيل مجلس تأسيسي. وبالنسبة للمعارضة فهدا تهديد للديمقراطية لدلك تمت الدعوة لتوقيف الرئيس واعتقاله وتعيين نائبته مقامه، وإثر هدا الاعتقال هب الشعب للتنديد بالانقلاب والمطالبة بإطلاق صراح الرئيس.

بعد كل مناورات اليمين التي بدأت برفض نتائج الانتخابات مرورا بدعوة الجيش لتدبير الانقلاب على الرئيس وفتح تحقيقات في حقه بتهم الفساد ومحاصرة أعضاء من حكومته، ما اضطر الرئيس لدعوتهم لتقديم الاستقالة كما استقال هو نفسه من حزبه " بيرو الحر" لان الحزب متهم بالتعاطف مع ثوار "الدرب المضيء"، اصبحت البلاد منقسمة بين قطبين متناحرين، من جهة الشعب والمنظمات الجماهيرية ملتفة حول الرئيس المعتقل ومدعومة بشكل نقدي من طرف الحزب الشيوعي، و في الطرف الاخر حزب "فوجي موري" وكل المحافظين وكبار البورجوازيين الاوليغارشية.

هكذا فبعد كل مناورات اليمين التي بدأت برفض نتائج الانتخابات مرورا بدعوة الجيش لتدبير الانقلاب على الرئيس وفتح تحقيقات في حقه بتهم الفساد ومحاصرة أعضاء من حكومته، ما اضطر الرئيس لدعوتهم لتقديم الاستقالة كما استقال هو نفسه من حزبه " بيرو الحر" لان الحزب متهم بالتعاطف مع ثوار "الدرب المضيء"، اصبحت البلاد منقسمة بين قطبين متناحرين، من جهة الشعب والمنظمات الجماهيرية ملتفة حول الرئيس المعتقل ومدعومة بشكل نقدي من طرف الحزب الشيوعي، وفي الطرف الاخر حزب "فوجي موري" وكل المحافظين وكبار البورجوازيين الاوليغارشية. ومند 10 دجنبر حيث أطاح المؤتمر بالرئيس خرجت الجماهير الشعبية للشارع وامتدت الاحتجاجات لعدة مدن وأقاليم وكان رد الحكومة التي نصبها المحافظون هو اعلان حالة الطوارئ والتصعيد في القمع والترهيب، إلا أن ذلك لم يوقف الحركة الاحتجاجية بل تحولت مطالبها لتأخذ منحا سياسيا واضحا.

فعوض الاكتفاء بالمطالبة بأطلاق سراح الرئيس دعت الجماهير الشعبية لحل المؤتمر، بانتخابات جديدة وبتشكيل مجلس تأسيسي ومحاسبة المتورطين في جرائم الفساد والجرائم السياسية ووصفت الرئيسة (Boluarte) التي نصبها اليمين المتطرف بالوضيعة، خادمة مصالح الاوليغارشية المحلية والامبريالية. ورغم كل ذلك فالوضع مفتوح على كل الاحتمالات.●

قامات وهامات نسائية عربية ومغاربية

أ . زهرة

تركن لنا ارثا نضاليا، نتعلم منه معنى الصمود والالتزام، سيظلن مع الخالدين/ت في تاريخ النضال، نذكر منهن:

– من المغرب الشهيدة الماركسية اللينينية سعيدة المنبهي التي استشهدت يوم 11 دجنبر 1977 في سجون النظام المغربي، لأنها ربطت حقوق المرأة المناضلة، المرأة الكادحة، بالنضال من أجل مغرب جديد، مغرب يضمن المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، يضمن حقوق الطبقة العاملة، نساء ورجال، تلك الطبقة التي تنتج خيرات هذا الوطن ولا تستفيد منها.

– فاطمة احمد ابراهيم، الشيوعية السودانية، توفيت سنة 2017 عن عمر 85 سنة، ولدت فاطمة عام 1932 بالخرطوم ونشطت في العمل السياسي باكرا إذ قادت أول إضراب عرفته مدارس البنات في السودان في عهد الاستعمار البريطاني. ترأست الاتحاد النسائي 1957–1956، تميزت بأدوار قيادية في الحركة النسوية والسياسية السودانية من موقع اليسار ممثلا في الحزب الشيوعي السوداني. نشطت في مناهضة نظام الدكتاتور عمر البشير منذ انقلاب يونيو 1989 تحظى فاطمة باحترام كبير في المجتمع السوداني وينظر إليها كأيقونة للشجاعة في مواجهة الدكتاتورية والنضال من أجل الفقراء والنساء.

– من لبنان فقدنا هاته الأيام (2 فبراير 2023) الرفيقة ليندا مطر أيقونة الحركة النسائية اللبنانية والاقليمية من المحيط الي الخليج. تعرف معنى الالتزام والمبدئية والصمود من اجل القيم الانسانية ومعنى تحرر المرأة وبمفهوم حقوق المرأة وتحقيق المساواة الفعلية، والامل الراسخ بمستقبل الحركة النسائية حيث لم تفقد الامل وظلت تعمل حتى اخر سنوات عمرها من أجل ارساء قيم الحرية والسلام والديمقراطية والمساواة الفعلية كطريق لا بديل له لتحرر المرأة وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل...

– رحيل المناضلة وإحدى رائدات الحركة النسوية العراقية، الرفيقة مبجل بابان "أم مقدام" في لندن بعد معاناة مع المرض يوم 4 فبراير 2023. بدأت نضالها منذ أربعينات القرن الماضي بمشاركة فعالة في النضال الوطني الديمقراطي، كما هي من مؤسسات رابطة المرأة العراقية سنة 1952 حيث لعبت دورا دؤوبا في الدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بالحركة النسوية، وتعرضت الراحلة الى شتى انواع القمع والملاحقة بعد انقلاب 1963 حيث اضطرت الى مغادرة العراق في السبعينات وواصلت نضالها حتى آخر سنوات حياتها ضد الدكتاتورية ودعما لنضال الشعب العراقي ولقضايا المرأة وتحقيق المساواة.

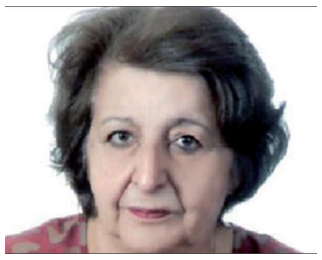

قراءة في رواية الأم لمكسيم غوركي

" تعدُ رواية الأم لمكسيم غوركي من أشهر الروايات في الأدب الروسي، وهي أهمّ رواية للكاتب، تناولَ فيها مكسيم غوركي الأوضاع والظروف التي أحاطت بروسيا خلال أحداث الثورة البلشفية التي دعمت النظام الاشتراكيّ، وذلك عندما اجتمع العمال واتّحدوا في مواجهة البرجوازيّين وتجريدهم من أموالهم التي هي أساسًا أموال الشعوب، وكانت بطلة رواية الأم لمكسيم غوركي حسب عنوان الرواية هي أمّ روسيّة في الأربعينيات من عمرها، وهي من الطبقة الفقيرة، تنخرط في النضال مع الثوار وتكافح من أجل ولدها في المقام الأول، إلا أنّها بعد أن تدرك أهدافه وطموحاته شعرت كأنّها تسعى وتناضل من أجل جميع العمال والفقراء. ﷺ٢ رضي الله عنه أظهرَت رواية الأم لمكسيم غوركي دورَ العمال في الثورة، وهم الذين كانوا يعانون من الظلم والاضطهاد من قبل الطبقات التي تمتلك وسائل الإنتاج والثروات، وهذا أسلوب روائي جديد أدخلَ فيه الكاتب التجربة السياسية في سنوات ثورة العمال الروسيّة مجسّدًا التاريخ كما هو، فلم تُبنَ الرواية على عقدة وحل، إنّما بُنيَت على تطوّر طبيعيّ للشخصيّات وأقدارها رغم التناقضات الموجودة فيها، والرواية تتسمُ بالغنى الداخلي الذي يجعل من شخصيّاتها ذات قابلية للانفتاح أكبر على الحياة والتأثير عليها، ويتضح ذلك عن طريق تطوّر أحداثها التي تنتهي بتعرض الأم للسجن، ورغمَ أنّ الأم وولدها بول بطلا الرواية كانا يعلمان بأنهما لن يستطيعا تجنّب السجن، لكنّهما يعلمانِ أيضًا أن هذا لن يثنيهما عن جهودهما في الحراك الثوريّ إلى النهاية.

بعد المرور على قراء في رواية الأم لمكسيم غوركي التي جسّدت الواقع الأليم في ثورة العمال ضدّ حكم البرجوازيين ونضالهم، سيتمُ إدراج بعض الاقتباسات من أقوال الكاتب الشهير مكسيم غوركي فيما يأتي:

– الناسُ لا يريدون الاستماع إلى الكلمات العارية، يجب أنْ تتألم، ينبغي أن تغمسَ كلماتك في الدم.

– وماذا؟، أنا، أنا إنسان سابق، إنسان مرذول إذن أنا حرٌ من كل الصلات والقيود، وطبيعة وجودي نفسها تحملني على إرسال الماضي بكامله إلى الجحيم.

– تعمى عيونُ البعض من الجوع، وتعمى عيون البعض الآخر من الذهب.

– عندما يكون العمل لذّة تكون الحياة بهيجة، أمّا عندما يكون العمل واجبًا فالحياة تكون استعبادًا.

– ومع ذلك فإن هذا لا يبرّر قيام مدن كبرى، لماذا نعيشُ في جماعات كبيرة؟، إذا كان من العسير على شخصيْن أو ثلاثة أن يعيشوا معًا في وئام. "

عن تمام طعمة: كاتب من سوريا

الأم في أروقة الأدب الروسي

– **دوستويفسكي:**

على سبيل المثال: الأم يجعلها حبها لأولادها وحنانها عليهم، تخاف خوفاً قد يهوي بها إلى المرض إذا هي رأت ابنها أو بنتها يبتعدان ولو قليلا عن السكة المرسومة والطريق الممهد...(من رواية الأبله)

– **تولستوي:**

وأية امرأة تسهر ليلاً على ولد مريض، وكريه الرائحة الا أمه دون سواها؟ لقد وفرت الطبيعة للولد حماية في محبة أمه. (من قصة طريق النور)

– **مكسيم غوركي:**

ان فخر العالم بأسره منبثق عن الأمهات!

أن كل أم هي في الحقيقة طفل كبير، طفل مضاعف مائة مرة من حنوّ القلب.

(من قصة الأم)

– **إيفان تورغينيف:**

الأمهات لا ينتظرن جزاءً ولا شكوراً، الأم تحب دون أن تبغي فائدة تجنيها، أو قصداً ترمي إليه، عظيمة، ماجدة، رائعة وجميلة أنت أيتها الأم، يا من يتردد اسمك على كل الشفاه، أعمالك الرائعة العظيمة تنتشر في أصقاع العالم كله، رأس الام العجوز يسكر من الفرح برؤية ابنها، يا من تبكين وتصلّين بحرارة من أجل سعادة الأبناء.

(قصة عادية)

– **أنطوان تشيخوف:**

لا يستحق أي شخص في هذا العالم الكريه محبتنا أكثر من أمهاتنا.

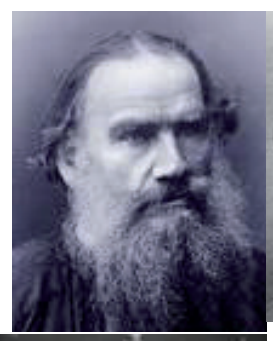

شواهد عليا طالها النسيان:
الإقصاء والتهميش دفع حاملي الشهادات إلى الاستسلام للبطالة

أتبير كريمة

كل المتتبعين للشأن العام بالمغرب يعرفون جيدا ما يعانيه الشباب المغربي من اقصاء وتهميش ممنهج من طرف الدولة، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتغليف قراراتها الاقصائية بغطاء قانوني غير قابل للتشكيك، وأصبحت تعلم جيدا أن لا أحد سيحاسبها أو يطالب بحقه، حيث تعلم أن الشباب الان غير قادر على الصمود في الشارع لأكثر من شهر أو اقل ثم يستسلم للأمر الواقع، فكلنا ضد القرارات الاقصائية التي أصدرتها الدولة في حقنا، لكن لم نصمد لأكثر من شهر وبعد ذلك استسلمنا للأمر الواقع. لا يخلو أي بيت مغربي من شاب أو شابة حامل لشهادة عليا طالها النسيان بسبب قرارات مجحفة ممن أوكل لهم أمورنا. شهادات وأحلام طالها النسيان وأصبحت مجرد وثيقة طالها الغبار في خزانة كتب كانت تحمل يوما ما أحلاما وامالا لأسرة بكاملها. كما ان الجميع يعلم أن قطاع التربية الوطنية هو القطاع الذي يستوعب الالاف من حاملي الشهادات خريجي الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح إلى أمد قريب. غير أننا لا نعرف إلى أي معاير استند لها المسؤولون كي يحددوا سن الولوج إلى هذه المهنة في 30 سنة وأقصاء الالاف من الكفاءات بدعوى أن سنهم تفوق الثلاثين.

ربما الغير مطلعين على التوظيف بالمغرب يرون ان هناك العديد من القطاعات غير هذا القطاع، لكن حاملي الشهادات يعرفون جيدا أنه القطاع الوحيد الذي يمكن الولوج إليه، فالقطاعات الأخرى لها شروط أخرى وهي أيضا تتجه الى تحديد سن الولوج إليها. حتى وان كانت شهادة تسمح لك باجتياز المبارة فسنك لا يسمح بذلك. الدولة تعرف جيدا أنك لن تطالب بحقك وليس لك النفس الطويل لكي تصمد في الشارع لأطول فترة وتعلم جيدا أنك ستتقبل كل إجراءاتها وانت خانع لها.

فسياسة فرق تسد التي نهجتها وسياسة تخوين المناضلين وأنهم يلهثون خلف مصلحتهم الخاصة التي تروج لها الجهات المعنية أتت أكلها حيث أصبحنا نسمع عبارة (غير المعطالين هادوك لي كيغوتوا) كلما قام حاملي الشهادات (المناضلين) بوقفة أو مسيرة احتجاجية حتى وان كانت هذه الوقفة او المسيرة ليس لها علاقة بالمطالبة بالتوظيف وكانت ضد غلاء الأسعار أو التطبيب وغيرها من هموم المجتمع، حيث أحدثت فجوة كبيرة بين المناضل والمجتمع.

في هذا الوضع وبهذه التفرقة استطاعت الدولة ان تحكم قبضتها على الشارع أيضا، ونفس الأمر قامت به في شخصنة نضالات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد حيث اعتبرتهم من خلال أبواقها الإعلامية على أنهم ضد مصلحة التلميذ وأن الأستاذ له مصلحة خاصة، وتركت الأباء والأمهات وحتى بعض المثقفين يوجهون أصابع الاتهام للأساتذة كعدو لمصلحة التلميذ، كما أن المعطل أو حاملي الشهادات والمناضلين اعتبرت نضالاتهم من أجل مصلحتهم الخاصة.

المتتبع للوضع المجتمعي الذي نعيشه الأن في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة يرى جيدا هذه الفجوة حيث أن الكل ينتظر من المناضلين النزول إلى الشارع، لكن لا أحد يجرأ على اتخاذ الخطوة لوحده حيث اصبحنا نتلقى بعض الرسائل فحواها (واش ماغاديش تخرجو تغوتو على الغلاء؟)، وكأن من اعتاد أن يصرخ في وجه النظام هو المسؤول دائما على اتخاذ الخطوة.

هذا المجتمع الذي تخلى عنك عندما كنت في حاجة إلى من يساندك، الآن يطلب منك أن تسانده. لا يعلم أنك لم تعد لك القدرة على العيش، فما بالك بالنضال.

ففقدان الأمل الذي يتسرب لكل من تم اقصاؤه من طرف الدولة من حقه في التوظيف بقرارات عشوائية لا يشعر بالارتفاع اسعار الخضر او المحروقات أو غيرها. فهو يعتبر خارج التصنيف، فشهاداتها العليا أصبحت تصنفك فقط على أنك غير أمي تستطيع الكتابة والقراءة والنقد وإعطاء رأيك في القضايا السياسية من خلف حاسوبك أو شاشة هاتفك. لم تعد شهاداتنا فقط من طالها النسيان ولطخها الغبار بل حتى عقولنا واجسادنا طالها النسيان ، أصبحنا كيانات دون إرادة وأجسادا دون أرواح لا نشعر بما يجري من حولنا.

حاملي الشهادات المعطلون تعتبرهم الدولة حقل تجارب يمكنها تجربة مشاريعها الوهمية، فاليأس والفقر وغيرهم يدفع العديد منهم إلى الانجراف والانخراط في هذه المشاريع التي تسعى الدولة لإسكات الشباب بها.

حاملو الشهادات المعطلون تعتبرهم الدولة حقل تجارب يمكنها تجربة مشاريعها الوهمية، فاليأس والفقر وغيرهما يدفع العديد منهم إلى الانجراف والانخراط في هذه المشاريع التي تسعى الدولة لإسكات الشباب بها.

العديد من البرامج، كالتشغيل الذاتي وفرصة والأوراش وغيرها من البرامج التي رصدت لها ميزانيات ضخمة تحت ذريعة ادماج الشباب في السوق الشغل. لكن عندما تتقدم لإحدى هذه البرامج كي تعتبر نفسك من المستفيدين تصطدم بالشروط أو المساهمات المالية التي ستساهم بها في مشروعك، أي أنك ستساهم بنصف التكلفة، كيف لشاب من عائلة يعيلها أب يكاد يحصل على قوة يومه أن يساهم في مشروع، المسؤولون يعرفون جيدا كيف يستغلون فقر ويأس وحاجة الشباب للعمل في الاستيلاء على المال العام، من خلال احداث برامج تختفي من الوجود في سنتين أو ثلاث سنوات من احداثها.

نسبة الشباب العاطل وحاملي الشواهد العليا تزداد كل سنة بازدياد خريجي الجامعات المفتوحة التي قضوا فيها سنوات عمرهم الى أن تجاوزهم التوظيف أو يكاد يتجاوزهم، البيوت المغربية تضم العديد منهم، يعودون الى اسرهم محملين بوثيقة تثبت أنهم قاموا بكل ما هو مطلوب منهم ليستسلموا لليأس والاكتئاب والعيش خارج الزمن حيث يحسون أنهم عالة على عائلاتهم، ولا يجرؤون على التذمر من شيء أو المشاركة في قرارات العائلة باعتبارهم أنهم لا يساهمون في شيء من أجل هذه الأسرة. أيامهم متشابه نهارهم ليل وليلهم نهار، منهم من اختار العمل في مهن قاسية وفي بعض الأحيان في ظروف غير آدمية ليحصل على مصروفيه اليومي حيث أنه لم يعد ذلك الشاب الذي ترسل له الأموال كي يتمم دراسته الجامعية ، لا يمكنه التذمر من الأكل او الظروف المعيشية التي تعيشها الأسرة باعتباره أساسا عالة عليهم ومنهم من اختار ركوب قوارب الموت في محاولة أخيرة لتشبث بالحياة فإما أن يصل إلى مبتغاه وتحسين ظروف عيشه وعيش أسرته والعودة إلى الحياة بعد أن أفقدته دولة لا يعرف من انتمائه اليها سوى (البطاقة الوطنية) ، واما أن يكون وجبة لأسماك المحيط، ان حالفه الحظ سيكون له قبر على الأرض وان لم يحالفه الحظ فسيحتضنه البحر. فعندما تكون من اسرة ينخرها الفقر والتهميش فلا خيار أمامك إما أن تكون وجبة لحيتان الأرض أو أن تكون وجبة لحيتان البحر.

بسبب قرارات عشوائية دون دراسة أو نقاش عام ومسؤول يعيش الآلاف من حاملي الشهادات أوضاعا مزرية ، من انعدام فرص الشغل ، تخلي المجتمع عن دعمه لهذه الفئة واعتبارهم عالة عليهم، ونهج الدولة للسياسة الأذن الصماء أزداد الوضع سوءا، بل أدى بهم إلى الاستسلام للأمر الواقع واليأس.

ان يأخذ زهرة شبابهم خلف أبواب مغلقة لأن البعض منهم أحدث قطيعة مع المجتمع وأصبح منعزلا، لا لشيء سوى أنه فضل الابتعاد كي لا يضطر للإجابة على أسئلة المجتمع من قبيل (واش مزال ماتوضفتي)، فأيها المجتمع لا تطلب منهم أن يأخذوا قضاياك على عاتقهم بعد أن جعلتك الدولة تتخلى عن دعم نضالاتهم.●

الزلزال من خلال الفن:

أكادير، جنة مسروقة (Agadir, un paradis dérobé) و(Il était une fois… Agadir) نموذجا

حسن أيت اعمر

عنون الكاتب جاك بنسيمون (Jack Bensimon) مذكراته بذات العنوان أعلاه "أكادير، جنة مسروقة" وهو كندي ذو الأصول المغربية، حيث ازداد بأكادير ذات يوم من أيام 1943، وقضى فيها طفولته وجزء من مراهقته، ومع نهاية الخمسينيات هاجر بمعية أسرته إلى كندا واستقروا بمدينة مونتريال.

حصل على دبلوم الدراسات السينمائية من جامعة بنيويورك، وقد شارك في إعداد أكثر من 30 فيلما. في سنة 1971 قام بإخراج فيلم وثائقي قصير عن مدينة أكادير. مسقط رأسه. تحت عنوان : ...Il était une fois Agadir!""

تبقى التيمة المهيمنة سواء في مذكراته أو في الفيلم الوثائقي، هي الزلزال وما خلفه من معاناة. فعلى طول صفحات الكتاب ال220، يعود الكاتب بذاكرته إلى ذات ليلة ساخنة كغير العادة من أيام فبراير من سنة 1960 حوالي منتصف الليل إلا 15 دقيقة، حيث هز زلزال عنيف هذه المدينة، وانشق الارض وتحولت أكادير إلى ركام يعلوه الغبار خلال ثوان معدودة. وخلف هذا الدمار حوالي 12 ألف قتيل، أي حوالي ربع ساكنة المدينة انذاك. حيث اشار بنسيمون إلى أن هذه الكارثة الطبيعية قامت بمسح كل ماضيه وماضي أجداده، وليس له إلا الحاضر، وحكمت عليه بذكريات مبهمة وغير واضحة، ولا ملاذ لديه إلا بعض الصور في دولاب العائلة، وهو ما يحاول تذكره مجددا في مذكراته، عندما يشير إلى القاعات السينمائية المعتمة التي انطلق منها ولعه بمجال الفن السابع، وذكره للماخور الذي تتعلم فيه ابجديات "الجنس". والغريب أنه لم تشر إليه الكتابات التي تحدثت عن أكادير في هذه الفترة، وعلى سبيل المثال الكاتب محمد خير الدين في كتابه: "أكادير" الذي يحكي من خلاله عن هذا الزلزال، ورغم جرأته في الكتابة إلا أنه لم يذكر تلك الدار المسماة "جوهرة الجنوب" أ، "البورديل"، والتي أشار "بنسيمون" إلى مكان تواجدها في الطريق المؤدية إلى المقبرة المحاذية للقصبة (أكادير أوفلا). ربما في أعماق نفوس أهل "سوس العالمة" أن من حسنات هذا الزلزال هي مسحها لهذا "الدنس" الذي ساعدت الطبيعة في "التستر" عليه.

كما عرج على شغب الطفولة مع اقرانه في عاصمة سوس، كالإطلال على باحات المنازل ورؤية بعض النسوة شبه عاريات، وسرقة الشوكولاتة في بعض محلات البقالة وإفراغ إطارات السيارات المركونة في الشارع من الهواء... كلها ذكريات علقت بذهن الطفل "جاك" قبيل حدوث الزلزال الكارثة.

المناضل المجدُوركونهما لا يعرفان استعمالها هبوطا لما تكون الشحنة متغلبة بثقلها على قوة ساعديهما التين صارتا صلبتين بما فيه الكفاية. كان الأكل عبارة عن حبات الزيتون وزيته، أما الاستيقاظ فلا بد أن يكون قبل صياح ديكة ذلك المكان ليستمر العمل إلى ما بعد غروب الشمس . ليس هذا ما جعلهما يرحلان قافلين إلى مدشرهما لان لا شيء باستطاعته دفعهما إلى ذلك نظرا لوضعهما وانتظارات أسرتيهما منهما، لكن كان البرغوث قادرا على ذلك بجدارة .●

المناضل المجدُور

محمد بوطاهر

سقط نبأ ترقية جاره المُوظف الحُكومي المخضرم على قلبه كصعْقة مريض في لحظاته الأخيرة، تفطن إلى عمره المديد وشاربه المتهدّل فوق شفتيه القانيتين من تخمة التدخين والتقبيل، فأدرك مقدار الشماتة التي حظي بها في هذه النازلة. فصديقهُ «عبد الحميد»، الذي أصبح أيضا جاره في الآونة الأخيرة بعدما ابتاع منه شطر بقعته الأرضية، لم يشهد عنه انخراطه في أي احتجاج أو إضراب كيفما كان طيلة حياته.

لقد ألف الانزواء بين ظلال الآخرين والتلكؤ في الإقدام مثلهم، كان جذع رجله اليُسرى الملتوية نسبيا المشجب الوفي عنده، فدوما ما يلتمسُ المعاذير بكونه مُعاقا ومثله لا يصْلح للإقدام ولا للإضراب. فحالته الصّحية – كما يدّعي – لا تؤهله إلى فعل تلك الأمُور الدّواهي، دائما ما يتشبث بالمعاذير ويلقي كتل جبنه المغلفة بالخبث على ما فيه من اعتلال صحّة وعجز عن الحركة مثله مثل الناس.

كان كثيرا ما يعمر المقهى العتيقة التي لا يقدم صاحبها الذي هو النادل فيها أيضا إلا خدمة الشّاي والسّجائر بالتقسيط. يتصيّد معارفه كخطاف مُحترف حتى يتيقن من جُلوسه هناك، ثم ينقض عليه جالسا جنبه مُحتكرا الحديث كما لو أنه أول من جلس وغيره تبع له، يكشف عن لسانه الطويل وينفث به سمّه الزعاف ناعتا النقابات والنقابيين بأفدح النعوت وأثقل الأوصاف، يشكك في كل المبادرات وحركات التنسيقيات، يعتقد أنّ كل احْتجاج إنما خلق لمصلحة ضيقة، فالأعمَى بالتأكيد لا يسْتطيع أن يرى إلا الظلمة والسّواد، وأنى له أن يبصر غير ذلك من ألوان الدنيا وهو فاقد لحاسة التمييز والإبصار.

ينسى عبد الحميد عرجه ونقصه ولا يرتاح له البال إلا حينما ينخرط مُستطردا في حديثه النفعي، وكثيرا ما كان يتحدّث أيْضا بلسان المقدم صهره والدفاع عن «المخزن» كما يسمّيه، فهو مُنافق مخضرم يحمل وجُوها متعددة، تتبدل حسب السّياقات والأحول، لذلك كانت دهشة المناضل فؤاد، كبيرة حينما سمع بخبر الترقية وتملكه العجب العُجاب من أن يُرقى مثل هذا الكسُول الماهر الذي لا يحملُ مِحفظة ولا قلما، ولا يُشارك في تكوين ولا ندوة، فقط يردد أناشيد تليدة حفظها منذ شبابه ويرددها بصيغ مُمزقة أمام متعلميه صباح مساء.

فالمناضلُ يعرف ذلك، وخبر أن أمثال هؤلاء المتملقين المُمخزنين عادة ما يتوصّلون بأكثر من حُقوقهم، حتى يضمن الآخر انبطاحهم وتبعيتهم إلى الأبد، لقد أدرك ذلك وأكثر مما يفعل بهؤلاء، لكن لم يكن يتوقع أن يسْبقه إلى نيل هذا المطلب قبله، لذلك طرح على نفسه أسئلة حارقة ففهم منها أنه نال ذلك قبل أوانه، ولا شك أن جهة ما مشبُوهة تدخلت زورا لينجح قبل موعد أقرانه.

لم يهدأ طيلة سماعه الخبر، فأصبح كنحلة عنيدة تسارع الزمن من أجل الأخذ من كل الأزهار، حاسّته النضالية السّادسة تخبره أن بإمكانه أن يفضح هذه المؤامرة ويرجع بعض المعروف لجاره الوقور الذي ما فتئ يذكره بسُوء في كل مجلس، بل ينعت ما يجتهد فيه من النضال خدمات مدفوعة الأجر ومقايضة مضمونة الربح. آن الأوان أن يعيد له قليلا من الهذيان الذي يفرقه على الناس دوما بدون عيار، وأن يبلغه أن نضاله لم يكن يوما ذا مصلحة أو مسْعى نفعيا كما يتوهم هو، بل هو مبدأ وقناعة رصينة من أجل مُحاربة مثل هذه التصرفات العرجاء والانتهازية الحمقاء، فهي مُمارسة جهادية لا يرتقي اليها إلا من صفت عيونه وراقت للحق مشاربه.

نزل من منزله مُسرعا كسحابة صيف متجهم، خطا حواف الطريق بنزق كبير، ثم عرج على شارع المسيرة الخضراء، ومنه إلى حانة القمار المشهورة، قبل أن يدخلها هاجمته سحائب دخان ساخن، عرف أنه سيلقاه عند المدخل الرئيسي الثاني، ولم يخب ظنه، لقد رمى بصره ناحية الطاولة الزرقاء فوجد جاره المجدُور يتسكّع في ضحكة بلهاء رفقة صهره وفتاة هوى رخيصة.

– تحية وبعد،

– ما الأمر يا أستاذ رشيد؟.. اهدأ واجْلس حتى ترتاح أولا؟

– لا جلوس بعد اليوم حتى نعرف جوابك عن هذه الفعلة الشزراء،

– أي فعلة، ما الذي تقصدُه أسي رشيد؟

– لا أقصد غير الترقية التي نلتها قبل الموعد؟

– (قهقه عاليا قبل أن يقول) .. فقط يا أستاذ، يا مُناضل؟

– الترقية فقط، فقط، (ضحك عميقا هذه المرة حتى أثار انتباه الجالسين حولهم، وهو تصرف اعتبره المناضل اسْتفزازا له وجسّ نبض لردة فعله)

حاول أن يتدخل صهره في الموضوع مريحا له من نوبة الضحك المجلجلة، لكن الفتاة الرخيصة التي معه صدّته بيدها وهي تهمسُ له في أذنه بكلام خطير. على الفور وقف عبد الحميد من مكانه وصوب بؤبؤه الحاد نحو الأستاذ رشيد، ثم قال:

– أنت تعرف الحقيقة، فأنت مُناضل ولا شك أن هذه الأخبار تصلك بسرعة؟

– أي أخبار، أنا لا أعرف شيئا، ونحن أكبر من أن نتشاجر في هذا المكان كصبيان المدرسة، فالترقي نلته خطأ ودون وجه حق.

– صهْ، صهْ أيها المناضل، أنت تعرف مقدار إخلاصي في العمل وتفاني في أداء واجباتي كلها على أكمل وجه.

– تبارك الله على الموظف المخلص، الإدارة تشهد لك فعلا بكل هذا الهراء الذي تتقيؤه.

لم يكد يتم الجملة الأخيرة، خرّ مغْشيا عليه، مُمددا على رصيف الحانة كجثة مشردة، الصهر اللدود، أعفاه من الحديث في الترقية بضربة قوية بمقبض باب حديدي، فأرسله مُباشرة إلى تخوم الحقيقة التي لا يرغبُ البعض في الكشف عنها.●

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيقة مرية العمراني مشكورة على تلبية الدعوة.

الرفيقة مرية، عضوة اللجنة الوطنية للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وعضوة المكتب المحلي لفرع مكناس لنفس الحزب، وهي الداعمة بدون توقف للنضالات العمالية، في مقدمتها نضالات عاملات سيكوم/سيكوميك بمكناس.

1 - كيف ترين دور المرأة العاملة في مواجهة تغول الباطرونا. نموذج عاملات سيكوم بمكناس؟

تخوض الطبقة العاملة، بصفة عامة حاليا صراعا ضد جشع الرأسمالية المتوحشة والمتعفنة، التي تفترس وتستنزف كل مجهودات وقوة عمل هذه الطبقة، من أجل مراكمة أرباح وفوائد مهولة، غير مبالية بما يترتب عن ذلك من أضرار للعمال. وأكبر دليل على ذلك عاملة سيكوم سيكوميك كامرأة ولجت سوق الشغل لتساعد أسرتها ماديا نظرا للظروف المزرية، التي تعيشها كل هذه الأسر. إن أغلب العاملات بدأن العمل في سن 11 و14 سنة والتي تراوحت مدة عملهن ما بين 15 و40 سنة. لكن بعد كل هذه السنوات من العمل، تجد العاملة نفسها في الشارع باسم القانون لأن المشغل محصن ببعض المواد الواردة في مدونة الشغل، خاصة المادة 19 التي تسلب العاملة حقها، وأعطت للمشغل كل الصلاحية للتلاعب بسنوات عملها ومستقبلها وتشريدها وتجويعها. إنه قانون مفصل على مقاس الباطرونا، يخدم السلطة والمال، أما العاملة فكل المقاسات القانونية أكبر منها ولا تصلح لتحصين كل السنين التي قضتها عند المشغل، ولا حتى لعمرها وشبابها الذي أفنته في خدمته لتجد نفسها خارج كل القوانين الضامنة لحقوقها الشغلية والصحية. بالرغم من هذا الظلم والحيف الذي تتعرض له، ما زالت صامدة شامخة تناضل بكل ما تملك من قوة من أجل انتزاع حقوقها، قاومت حتى التقلبات الطبيعية بجميع فصولها، بقساوة بردها وقيض حرها، لتقول للباطرونا ولكل المتواطئين معها لن تهزموني. فهي مصرة على النضال من أجل التحرر والمكانة المستحقة، شعارها الموت ولا المذلة.

2 كيف يمكن بناء علاقات كفاحية بين المناضلة الماركسية في إطار سيرورة تشييد حزب الطبقة العاملة؟

لكي تكون هذه العلاقة ناجحة وذات نتائج يجب على المناضلة الماركسية أن تنغرس وتلتحم وتنصهر وسط الطبقة العاملة لكي تكسب ثقتها وتشجعها كذلك على الثقة في قوتها هي الأخرى، وتجعل من مشاكل هذه العاملة هدفها الرئيسي، وأن تستمر في التواصل معها وتقنعها بأنها مؤهلة للمساهمة في جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، لكي تخوض معركتها بشجاعة من أجل الاعتراف بمكانتها العادلة في المجتمع و تعزيز وعيها السياسي، من أجل الوقوف والتصدي لغطرسة وتغول الباطرونا، وانتزاع حقوقها كاملة، وتُشعرها بأنها في صفها، تُقاسمها كل همومها ومستعدة للمساهمة في حل هذه المشاكل معا، والاستمرار في التواصل بنفس الأسلوب والقيم للعب دورها الريادي في الصراع الطبقي الدائر في هذه المرحلة.

3 هل هناك عراقيل أمام مساهمة المناضلات النقابيات والسياسيات للتواجد ميدانيا في الصراع الطبقي؟

إن مجال الصراع الطبقي هو مجال شائك تعتليه مشاكل مختلفة، وللمرأة في هذا الصراع نصيبها الأكبر لأنها عاملة وربة بيت في نفس الوقت، ولا يخفى على أحد تلك النظرة الخاطئة لدور المرأة في المجتمع. من ضمن العراقيل هو أن جل السياسيين والنقابيين ليسوا في خدمة الشعب بل في خدمة مصالحهم، لهذا تجدهم يبحثون عن أي شماعة ليعلقوا فشلهم عليها.

فمن المخزي والمشين أن تجد مسؤولين من كل الأطياف يريدون تشويه سمعة المناضل والمناضلة وينعتونه/ها بألفاظ قدحية ويجردونه/ها من وطنيته/ها ويتهموه/ها بالخروج عن القانون والعدمية والعداء للوطن والانفصال، لا لشيء سوى لأنه يدافع ويناصر عمالا استنزف الباطرون كل طاقتهم وسلبهم حقهم وشردهم وجوّع أسرهم وسلب أطفالهم الحق في التمدرس والعيش الكريم.

إننا نعتبر أن غياب الضمانات القانونية الزجرية اللازمة لتفعيل المادة المادة 19 من مدونة الشغل لضمان حقوق العاملات والعمال التي تنص عليها جميع المواثيق الدولية، والحافظة لحقوق وكرامة العمال والأجراء، فإن التحايل عليها من طرف المشغلين تبقى مسألة جد واردة، وخير دليل على ذلك مأساة عاملات وعمال سيكوميك.

وبالرغم من كل هذه المعاناة نجد العاملات واعيات ومؤمنات بقضيتهن، عازمات ومصرات على نيل حقوقهن بتواجدهن بشكل يومي تقريبا في الشارع أو أمام مقر الشركة من أجل المطالبة بحقهن المسلوب غدرا بدعم ومساندة المناضلات والمناضلين المدافعين عن حقوقهن.

4 هل مقتضيات الفصل 19 من مدونة الشغل جاء حقيقة لحماية الأجير أم لتغليب مصلحة المقاولة؟

بالرغم من أن المادة 19 من مدونة الشغل نصّت بشكل صريح على استمرارية عقد الشغل، أيا كان التغيير الذي يطرأ على ملكية الشركة أو وضعيتها قانونية، سواء كان ذلك عبر بيع الشركة أو الإرث أو الإدماج أو

غيرها من أشكال انتقال ملكية الشركة.

لكن وكما العديد من النصوص القانونية التي تمنح للعمال بعض الحقوق بشكل صريح، إلا أن المشغلين يجدون دائما طرقا قانونية أو غير قانونية لتسريح العمال والعاملات وتشريدهم. فسواء كان ذلك من خلال التصريح بالإفلاس أو إعادة هيكلة وتنظيم المقاولة أو بأشكال مختلفة، يجد العمال أنفسهم دون عمل بشكل تعسفي، ولا يصبح أمامهم من سبيل إلا النضال من أجل انتزاع حقوقهم أو اللجوء للقضاء الذي يبث في مثل هذه الحالات بعد سنوات. كما أنه على المستوى العملي، ينجح المشغلون غالبا في تشريد العمال باللجوء إلى أساليب قانونية مختلفة تحت مبدأ التنافسية الاقتصادية، دون تمكنهم (العمال) من تحصين مكتسباتهم، حيث يبقى النضال من أجل انتزاع حقوقهم الوسيلة الوحيدة أمامهم.

نحن نعلم أن الكثير من المقاولات تكون بينهم اتفاقيات ومفاوضات، ما بين المشغل الجديد والمشغل القديم، والأجراء لا يعلمون أي شيء، حتى يجد الأجير نفسه أمام باطرون جديد يريد طرده، بذريعة هيكلة المقاولة أو تحت ذريعة الإفلاس ليتملص من دفع كل مستحقات العمال وهكذا يتم تشريدهم بالقانون.

وعليه، فإننا نعتبر أن غياب الضمانات القانونية الزجرية اللازمة لتفعيل هذه المادة من مدونة الشغل لضمان حقوق العاملات والعمال التي تنص عليها جميع المواثيق الدولية، والحافظة لحقوق وكرامة العمال والأجراء، فإن التحايل عليها من طرف المشغلين تبقى مسألة جد واردة، وخير دليل على ذلك مأساة عاملات وعمال سيكوميك.

5 هل لك نصيحة خاصة لمناضلات النهج الديمقراطي العمالي؟

تبقى النصيحة والتوجيه كأداة من أدوات العلاقات النضالية والرفاقية البناءة التي نحتاجها فيما بيننا. ومن هذا المنطلق الرفاقي يتوجب علينا كقطاع نسائي في النهج الديمقراطي العمالي تكثيف الجهود ورص الصفوف للتصدي لجميع أشكال الإستغلال.

كما ينبغي على مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي التحلي بالتواضع في تعاطيهم مع العمال والعاملات، ونبذ قيم البرجوازية الصغيرة، التي من شأنها تكريس نظرة متعالية في طريقة اشتغالهم معهم. كما لزم التحلي بالصدق والإخلاص في الدفاع عن قضايا العمال والعاملات العادلة، مع ضرورة المساهمة إلى جانب العمال/ات في وضع برامجهم النضالية دون الحاجة إلى فرض تصور معين، أو السقوط في الأستاذية.●

تونس:
سيرورة ويقظة ثورية مستمرة ضد الاطماع الاستعمارية

خياطي مصطفى

يواجه النظام التونسي موجة جديدة من الاحتجاجات والتعبيرات الشعبية الرافضة لسياسات قيس سعيد التي ترمي إلى إخضاع البلاد وشعبها لإملاءات صندوق النقد الدولي والكيانات الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا. وهي الهبة الشعبية التي لا يمكن تصنيفها إلا في إطار استمرار السيرورة الثورية التي أنجزها بشجاعة الشعب التونسي في 2011، وواكب تطورها ومآلاتها بيقظة عالية قادتها قواه السياسية والنقابية، وعلى رأسها حزب العمال التونسي والاتحاد العام التونسي للشغل، وبعض إطارات المجتمع المدني وجمعيات المحامين والقضاة.

ومن مؤشرات الإجماع الشعبي على رفض والتصدي لمخططات قيس سعيد ونظامه اللاوطني، أولا المقاطعة الوازنة والهزيمة القوية التي لحقت بالانتخابات الأخيرة، حيث لم تتعدى نسبة المشاركة 8٪، وتمت تزكية هذا الموقف بالاستجابة لقوى الشعب وإطاراته التنظيمية على مستوى الزخم الاحتجاجي بالشارع وما ترمز له وتحيل إليه من انطلاق شرارة الثورة التونسية المجيدة منذ 12 عشر سنة. أما الرسالة الواضحة وغير المشفرة التي بعثها الشعب التونسي، فهي تتلخص في إبراز استعداداته الهائلة لصون والحفاظ على ما تحقق، بل والرغبة الملحة في استكمال إنجاز مهام الثورة التي أدى في سبيلها الشعب التونسي فاتورة باهظة مستخلصة من دماء شهدائه وعلى رأسهم محمد البوعزيزي وشكري بلعيد ومحمد براهمي.

ومن التطورات الإيجابية التي تخدم الحراك الثوري التونسي، تبني أكبر نقابة عمالية تونسية لخطاب تتجاوز فيه ما هو مادي ونقابي ضيق والانتقال إلى التعبير عن مواقف سياسية واضحة مضمونها مناهضة النظام على مختلف المستويات والأصعدة ، وبات يربط المشاكل والأزمات الاقتصادية بالاختيارات السياسية لقيس سعيد من خلال الإشارة لتوجهه الاستبدادي، والكلام عن الاعتقال السياسي الذي طال مجموعة من والمدنيين وتسخير القضاء العسكري لتصفية حسابات سياسية مع المعارضين. وبالموازاة مع التصعيد النقابي وابتعاده عن أسلوب المهادنة في التعاطي مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية ،بموازاة ذلك تتصاعد نبرة المعارضة السياسية بعد نجاح هذه في تأطير الشعب لمقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة،و البرهنة بالملموس أن هذه المقاطعة الزاخمة تدل على فشل قيس سعيد في إضفاء الشرعية على نظامه وبالتالي بدء العد العكسي لتنحيه عن السلطة والحكم والتأسيس وضع دستور جديد وفرز مؤسسات تمثيلية شعبية وطنية بعيدا عن الإملاءات الخارجية لا من الدول الغربية الاستعمارية، ولا من صندوق النقد الدولي الذي خطط في السابق إلى وضع اليد على السيادة التونسية من خلال التفاهم مع الرئيس حول منح قرض (1.9 مليار دولار) مقابل تنفيذ عدة إجراءات (سبق أن أشرنا إليها في مقال سابق على هذه الصفحة) وأهمها تفويت الشركات الوطنية الكبرى للخواص وتخفيض نفقات الدولة والأجور في الوظيفة العمومية ،و رفع الضرائب، وهو الأمر الذي تأخرت الحركة النقابية التونسية في إدراك تبعاته ونتائجه الكارثية على معيش الشعب التونسي. ولسوء حظ النظام التونسي،

أن مرحلة ما بعد الثورة اتسمت بتداعيات أزمة الرأسمالية التي تعمقت عالميا وتأثرها بمخلفات أزمة كوفيد 19،و بعدها الحرب في اوكرانيا وما سببته من تراجع واردات المواد الغذائية والطاقية وانهيار العملة المحلية ونقص السيولة النقدية، وكلها عوامل ساهمت في فضح عقم وفشل النظام التونسي وعدم قدرته على معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهه إلى الارتهان وتفويت السيادة الوطنية لأطماع الخارج ومخططاته الاستعمارية الرامية إلى الاستمرار في نهب مدخرات وثروات الشعوب ضدا على تطلعاتها في التحرر من الامبريالية والمرور إلى بناء الدولة الديمقراطية الوطنية الشعبية في ظل نظام مستقل وغير تبعي يراعي مصلحة الشعب نسج علاقات أممية لمواجهة الرأسمالية واجتثاثها باجتثات ودحض اسباب وجودها القائم على الاحتكار ونهب الخيرات وافتعال التوترات والحروب والحزازات لتأبيد وجودها.

إن الإنجاز الذي قدمه الشعب التونسي هو تقويضه لمخطط جهنمي وتصفوي وتوسعي من خلال إحباط برنامج وضعته عدة دول على رأسها فرنسا، ومن بين اهم الإجراءات التراجعية التي أحبطها الحراك السياسي والشعبي تنفيذ خطة الزيادة في الضريبة إلى 19٪، وفرض غرامات على بعض التحويلات المالية ب 20٪،بالإضافة لخطة الخوصصة ورفع الماء والكهرباء والمواد الاستهلاكية والمحروقات. وهذا ما رفضه الشعب التونسي.●

من وحي الأحداث

درس حركة 20 فبراير حول التعبيرات السياسية الطبقية

التيتي الحبيب

ما حدث إبان حركة 20 فبراير سنة 2011 وما تلاها من حراكات شعبية في الريف وجرادة وزاكورة وغيرها من مناطق المغرب المهمش، يعتبر امرأ مستجدا، يحمل سمات نوعية للتطور المجتمعي، ويعلن عن فتح مسار جديد في علاقة الشعب المغربي بالدولة وبقاعدتها الطبقية أي الكتلة الطبقية السائدة من جهة، ومن جهة ثانية في علاقة بين مكونات الشعب نفسها.

باختصار شديد، يمكننا الوقوف من جهة على أهم مظاهر تشقق أو تصدع علاقات الإنتاج القديمة كتعبير عما وصل إليه تطور قوى الإنتاج.

إن يقر الملك صراحة بفشل النموذج التنموي، وإعلانه على ضرورة تشكيل طبقة وسطى بالبادية بهدف إطلاق خطة سياسية عملية قابلة للانجاز وبالسرعة المطلوبة لتجنب الخطر الداهم. هناك شعور قوي بأن النظام فقد القاعدة الاجتماعية الموالية له نتيجة واقع وطبيعة الاحتكار والاستحواذ على الثروة. لقد كشفت جائحة كورونا أن ما يفوق عن 21 مليون مواطن ومواطنة هم ضحايا آفة الفقر. إن هذا التقاطب بين مالكي وسائل الإنتاج وبين منتجي الثروة، أصبح يدفع نحو طرح سؤال صريح ومباشر حول من يحق له تملك وسائل الإنتاج؟ والبحث عن البديل لعلاقات الإنتاج السائدة في هذا الموضوع.

-2 خمدت شعلة حركة 20 فبراير وطرحت الأطراف المكونة لها أو حتى من كانت خارجها، سؤال لماذا تراجعت الحركة ومن يتحمل المسؤولية؟ لقد تعددت الأجوبة بتعدد مرجعيات وخلفيات أصحابها.

من خلال تلك الأجوبة اتضح أن العطب الأكبر والأخطر، يتمثل في كون الطبقات الأساسية في التغيير الثوري ببلادنا، لم تتوفر على المعبرين السياسيين على مصالحها بعد.

إذا كان علينا أن نضع عنوانا للمرحلة الحالية فهو "كيف الجواب على الحاجة إلى ظهور التعبيرات السياسية الطبقية ؟"

ان الجواب على هذا السؤال تطرحه الضرورة الموضوعية لتشكيل علاقات إنتاج جديدة تجيب على التطور الحاصل في قوى الإنتاج. وفي هذا الإطار وفيما يتعلق بالطبقة العاملة فان بناء تعبيرها السياسي أي حزبها المستقل أصبح مهمة مركزية وآنية، وغيابه يشكل لب العطب الذي تسبب في خمود جذوة حركة 20 فبراير. أما في ما يتعلق بقضية التعبيرات السياسية الطبقية عن مصالح الطبقات الوسطى، فهو بدوره قيد التشكل - وقد لا ينتبه اليه الكثيرون- وهو امر يخضع لتعقيدات كبيرة جدا، ومنها بعض القوى التي تريد أن تنتقل من فكر المجتمع الماقبل الرأسمالي إلى المجتمع الحديث. إنها لا زالت تبحث على الصيغة الملائمة لكي تخرج من جبة علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية، تحكمها منظومة فكرية وسياسية وتنظيمية تعود إلى القبيلة والمجتمع العشائري؛ كما أن هناك تعبيرات سياسية اخرى لم تستطع لحد الساعة أن تفصل نفسها عن مصالح النظام المخزني وترى أن مصالح الفئات الاجتماعية التي تشكل قاعدتها باتت متناقضة مع مصالح الكتلة الطبقية السائدة. ●